ظَـــاهِـــــــرَةُ الاتَّسَـــــــاعِ في الدَّرْسِ النَّحْـــــــوي

قِراءةٌ فِي فِكْر أبي عليٍّ الفارسيٍّ (ت ٣٣٧هـ)

(ظاهرة الاتساع النحوي-أبو علي الفارسي)

الدكتور. رياض عبود الحسيني

قسم اللغة العربية / كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

Extension In Grammatical Treatment

A Reading In Abu Ali Al-Farisi's Thought

By

Dr. Riadh Abood Al-Husseini

Department of Arabic

keywords

(grammatical extension , Abu Ali Al-Farisi)

ملخص البحث

تُعد ظاهرة الاتساع من الظواهر اللغوية ؛ والبلاغية ، التي استقرت في الوعي اللغوي عند العلماء العرب القدامى ؛ وكانت حاضرة في متونهم وأرائهم من خلال المصطلح والمضمون وإن كان الربط بين المصطلح والمضمون غامضاً بعض الشيء.

غير أن هذا الربط تمثل عند نحوي من نحاة العربية الا وهو أبو علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) الذي قدم لنا إضاءات لا تخفى حول هذه الظاهرة ؛ وإن لم يخصص لها بابا في مؤلفاته المعروفة ، ومن هنا انطلق البحث في محاولة الكشف عن هذه الإضاءات؛ ولا سيما أن الرجل قد تخطاه كل من كتب عن التوسع ، أو الاتساع ؛ وأول هذه الإضاءات أنه حد ظاهرة الاتساع ، وبين مسوغاتها؛ وفرق بين الاتساع والضرورة الشعرية ؛ لأنّ الرد إلى الأصل عنده في الشعر ضرورة ، كما يتضح فهمه الدقيق للاتساع من خلال المواضع التي عرض لها في اغلب مؤلفاته ؛ والتي اقتصرنا على عشر منها فقط تخص الاتساع النحوي .

المبحث الأول : الاطار النظري : مفهوم الاتّساع في العربية .

نتناول في هذا الجانب ماهية الاتساع في اللغة العربية من حيث المفهوم والمسوغات وعلى النحو الآتي :

أولاً : الاتساع لغةً واصطلاحاً.

الاتَّساع لغةً :

ينتمي الاتساع إلى الأصل اللغوي (وسع) قال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ):"والواو والسين ، والعين ، كلمة تدل على خلاف الضيق ، والعسر، يقال: وسُعَ الشيء ، اتَّسع ، والوسْعُ الغِنى ، والله الواسع أي: الغني "[١]

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) قد نبه على معنى الامتداد، والسرعة ،فقال: " ووسُعَ الفرسُ سَعةً أو وساعة فهو وسَّاعٌ ...وسيرٌ وسَيعٌ ووسَّاعٌ "[٢]

ومن معاني الاتّساع ، الضخامة ، والامتلاء ؛ قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ) " ورجل مُوسِع وهو المليء "[٣] ويشير الاتساع إلى معان مجردة من نحو الغنى وقدرة ذات اليد؛ فـ " الوُسْع جدة الرجل قدرة ذات يده " [٤]

ومن المعاني الأخرى التي يفيدها الاتساع :الغنى، والقدرة ، والرزق[٥]، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[٦] أي: أغنياء قادرون ، ويقال :أوسع الرجل أي كثر ماله . والامتداد واحد من المعاني الأخرى التي أفادها الاتساع ؛ يقال: اتسع النهار وغيره :امتدّ، وطال ، وفرس وسّاعٌ ؛ إذا كان ذا سعة في سيره . [٧]

وهذه الدلالات اللغوية ترتبط ارتباطا وثيقا بدلالة التوسع مصطلحا ؛ لأنه يدل دلالة عامة على توسيع دلالة اللفظ أو التركيب الأصلية لتشمل دلالات جديدة وطاقة جديدة يحملها النص المتسع لتوليد دلالات جديدة ومتنوعة .[٨]

الاتَّساع اصطلاحاً:

لم يضع اللغويون والنحويون القدماء حداً اصطلاحياً لمفهوم مصطلح الاتساع يضبط حدوده ، ويكشف ابعاده ، ويبين مدلوله ، مع أنه مصطلحٌ تردد على السنة النحويين كثيراً في سياق تحليل الاحكام النحوية بوصفه واحداً من أهم المصطلحات التحويلية[٩] في الفكر النحوي العربي ، فسيبويه (ت١٨٠هـ)خصص للاتساع بابا" في استعمال الفعل في اللفظ لا

في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز ، والاختصار قال فيه :" فمن ذلك أن تقول على قول السائل :كم صيد عليه ؟ وكم صيد عليه يومان . وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر ".[١٠]

وأشار أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) إلى فكرة الاتساع ايضاً بقوله: " الرحمن مجازه ذو الرحمة ، والرحيم مجازه الراحم ، وقد يقدرون اللفظين من لفظ واحد ، والمعنى واحد، وذلك لاتساع الكلام عندهم "[١١]

وقال الاخفش الأوسط ت(٢١٥هـ) في معرض وقوفه على قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [١٢] قال :" أي: هذا مكرُ اللّيلِ والنّهارِ، (واللّيلُ والنّهارُ) لا يُمْكُران بأحد، ولكن يُمْكَر فيهما ... وهذا من سعة العربية " [١٣]

ورأى المبرد (ت٢٨٥هـ) أن مخالفة بعض الأساليب لحقيقة اللغة يُخرجها على الاتساع ؛ قال في باب الأخبار عن الظروف والمصادر:" وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ... فالمعنى وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذي ذكرناه اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك"[١٤]

أما ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فعدَّ أول نحوي خصص لظاهرة الاتساع النحوي باباً مستقلاً حاول فيه تقديم مفهوماً للاتساع بصورة ميسرة ، ومختصرة لإدراكه أن مصطلح الاتساع بدا فضفاض المفهوم ؛ لذلك حاول تفسيره على انه نوع من الحذف [١٥]، فقال: " أعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله [باب الإضمار] أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ؛ وذلك الباب تحذف العامل فيه ،وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله؛ وإنما تقيم المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم ، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، فنحو قوله : ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [١٦] ، تريد أهل القرية ، وقول العرب : بنو فلان الطريق : يريدون أهل الطريق"[١٧]

وبين ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)مفهوم الاتَّساع في حديثه عن المجاز ؛ قال : " وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث وهي : الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البته ومن ذلك قول النبي (صلى الله عليه واله وسلم) في

الفرس : هو بحر : فالمعاني في الثلاثة موجودة فيه ، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرق، وجواد ، ونحوها البحر "[١٨]

والاتِّساع والمجاز عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)على طريق واحدة ؛ قال: " أعلم أنَّ طريق المجاز والاتساع ... أنك ذكرت الكلمة وأنت تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه" [١٩]

ثانياً : الاتساع عند المحدثين :

من خلالِ تطور الدراسات الحديثةِ ، فإن البحث يُمكن أن يعرض لمفهوم الاتَّساع عند المحدثين ؛ فاللغويون المحدثون عبروا عن الاتَّساع بمصطلحات من نحو: الخروج ، أو العدول ، أو الانزياح ، أو التغيير ؛ منطلقين من حقيقة مفادها أنّ من مميزات اللغة في الأدب هو الخروج عن مألوف العبارة . [٢٠] فالدكتور عبد السلام المسدي بين أنّ مفهوم الاتَّساع بأنه" تصرف في هياكل دلالات اللغة ، أو أشكال تراكيبها بما يخرج عن المألوف بحيث ينتقل الكلام من السمة الإخبارية إلى السمة الإنشائية أو الأدبية ويتم ذلك بجدول التوزيع ، والاختيار، أي:العلامات الاستبدالية"[٢١]

أما محمد لطفي اليوسفي ، فتبنى مصطلح العدول بدلا من الانزياح ، والاتساع ، والتوسع ، وان كانت مفاهيم متداولة عند العرب ، يمكن أنّ ينوب لفظ عن أخر فهي تدل على ظاهرة واحدة . [٢٢]

ورأى موسى ربايعة أنّ مفهوم الانحراف هو الذي يدل دلالة كبيرة على مفهوم التوسع ، أو الاتساع عند العرب القدامى ؛ وهو يبرز في الوقت نفسه إدراكهم انه يمثل انحرافا عن القاعدة العامة والمألوفة،كما أنه يعتمد على خيال المبدع في قدرته على التغيير عن ماهية الأشياء ومنحها أبعادا جديدة .[٢٣]

في حين كشف حمادي صمود أن مجهود اللغويين العرب إنما تمخض عن " مفهوم نظري غاية في الأهمية والاكتناز ، هو أساس العمل البلاغي وركيزته وهو مفهوم التوسع ، وقد احتل من مؤلفاتهم المركز الذي تدور في فلكه بقية المبادئ الأخرى " .[٢٤]

أما الدكتور حسين جداونة فبين أنّ التوسع في اللغة ؛ إنما يتناول اللفظة المفردة من ناحية صرفية معزولة عن السياق، مبينا أن مبدأ التوسع الذي ينهض على مبدأ الاختيار الفني الذي يسعى إلى خلق حالة أكثر تأثيرا وجمالا من المعيار هو الأساس في التوسع في

الـدرس البلاغـي النقـدي ؛ فلـيس ثمـة تنـاقض بـين هـذا الأسـاس ، وبـين الضـرورة الشـعرية بوصفها سمة أسلوبية تنم عن تفرد المبدع . ومدى مهارته بالتصرف بلغته .[٢٥]

بينمـا أكـد الـدكتور مقبـول علـي النعمـة أن الاتّسـاع قـد اسـتقر فـي الـوعي اللغـوي للعلمـاء العـرب القـدماء ، بـل كـان حاضـرا فـي أرائهـم المعرفيـة ؛ بوصـفه مصـطلحا مسـتعملا ومضـمونا واضـحا ؛ غيـر أن الغائـب عنـه هـو ربـط التسـمية بالمضـمون مـن خـلال تحديـد اصـطلاحي ، وهو ما تداركه الدرس الدلالي الحديث تأثرا بالترجمة من اللغات الأخرى . [٢٦]

ثالثاً : مسوَّغات الاتّساع :

عنـى اللغويـون والنحـاة علـى حـد سـواء بوضـع ضـوابط ومحـددات للتوسـع ؛ لان جـوهر عملهـم كـان منصـبا فـي المقـام الاول علـى حفـظ اللغـة وتقعيـدها[٢٧] عبـر "اقامـة قواعـد النحـو واللغـة ، اذ كـان يعنـيهم اولا احتـواء هـذه النصـوص المتسـعة ، ومحاولـة تقلـيص الفجـوة بينهـا وبـين العبـارات المعياريـة لقواعـد اللغـة وأصـولها "[٢٨] علـى أنَّ هـذه الشـروط والمسـوغات " تختلـف بـاختلاف الأغـراض ، والمعـاني التـي تخـرج إليهـا ، ومـدى علاقـة هـذه الأغـراض والمعاني بكلام المتكلم وقوة تأثيره في المخاطب ".[٢٩]

وفيما يأتي إيجاز لأبرز تلك المسوغات [٣٠]

١. وجود علاقة بين اللفظ المتسع ودلالته الجديدة .

هـذه العلاقـة إمـا أن تكـون المشـابهة ، أو غيـر المشـابهة وقـد أشـار الخليـل إلـى علاقتـي المجاورة والسببية .[٣١]

أكد أبو عبيدة هذه العلاقة في معرض تعقيبه على قوله تعالى.. ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٣٢] ، فقال : " والعرب تفعل هذا إذا كان الشيء من سبب الشيء بدءوا بالسبب ". [٣٣]

وأشـار المبـرد إلـى العلاقـة نفسـها بقولـه : " والكـلام يكـون لـه أصـل ثـم يتسـع فيـه فيمـا شاكل أصله " [٣٤] .

وكـذلك ابـن جنـيّ فـي تناولـه لعلاقـة السـببية والملابسـة بشـكل عـام " كمـا يسـمّى الشـيء باسم غيره إذا كان ملابساً له " .[٣٥]

ولم يغب عن ذهنه الإشارة إلى العلاقة المعنوية كمسوّغ للتوسع ؛ فقال : " إنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر كثيرا ما يجري أحدهما مجرى صاحبه فيعدل في الاستعمال به إليه ، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعُرْف ضد مأخذه "[٣٦]

وقد بين الدكتور حسين جداونة العلة التي دعت اللغويين والنحاة إلى الكشف عن هذه العلاقات ؛ وهي بغية التركيز على التوسع الذي أشاروا إليه وأكدوه في أغلب مؤلفاتهم لم يكن عشوائيا ، أو اعتباطياً ؛ لذلك حاولوا تقنينه وضبطه بما يتواءم مع اهتماماتهم . [٣٧]

٢. علم المخاطب بالمعنى :

وهو من المسوغات التي أشار إليها سيبويه في معرض تعقيبه على قوله تعالى ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ . [٣٨] قال: " ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى" [٣٩] ونصَّ على هذا المسوغ عدد من اللغويين[٤٠].

كما اشترط ابن جني علم المخاطب بالمعنى مسوغا للتوسع واللجوء للضرورات وخرق الأصول ؛ بقوله : " فاعرف بما ذكرنا حال ما يرد في معناه ، وأنّ الشاعر إذا أورد منه شيئا فكأنه لأُنفسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا ؛ ولا جَشَمَ إلا أمما ، وافق بذلك قابلا له ، أو صادف غير آنس به ؛ إلا أنّه قد استرسل واثقا وبُني الأمر على أنّ ليس ملتبسا ".[٤١]

٣. السماع عن العرب :

أحد مسوغات التوسع التي ركن إليها اللغويون ؛ لأنهم رأوا فيه تسويغاً لمخالفة النصوص المتسعة .[٤٢] قال سيبويه : " وسمعنا عن العرب من يقول : ممن يوثق به اجتمعت أهل اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظة لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام ". [٤٣]

وكذلك أشار الفراء(ت ٢٠٧هـ) إلى هذا المسوغ بقوله : " وذلك من كلام العرب ، رِبْحُ بيعك وخِسْرُ بيعك فَحَسُن القول بذلك ؛ لان الربح والخسران إنما يكونان في التجارة ، فعلم معناه ".[٤٤]

٤. كثرة الاستعمال :

تعد كثرة الاستعمال في الكلام من العلل الشائعة التي عول عليها اللغويون والنحاة لتسويغ التوسع ؛ لأنه يتصل بالسماع ؛ ولأنهم أرادوا أنْ يُسبغوا على الأساليب المتسعة من خلال الكثرة مسوغا لقبولها . [٤٥] وقد أشار إلى هذا المسوغ كثيرٌ من اللغويين منهم سيبويه ، وأبو عبيدة ، والمبرد ، وابن فارس ، وغيرهم . [٤٦]

وثمة مسوغات أخرى استند إليها اللغويون في تحليلهم للنصوص المتسعة ؛ منها تصرف الشعراء باللغة الذين هم أمراء الكلام فجاز لهم عدم إخضاع اللغة للقواعد المعروفة والأعراف النمطية ؛ لأنهم يصدرون عنها ويشكلونها على وفق تجاربهم . (٤٧)

ونبه الدكتور مقبول علي النعمة على أن أبن جني ركز في مؤلفاته على مسوغات الاتساع ؛ لأنه رأى : " أنَّ العربية تمتلك في صفاتها صفة الإقدام التي تؤدي إلى نمو اللغة وثرائها ، وهذا الإقدام كامن في أمرين :

الأول : نظام اللغة ؛ إذ يرى أن في العربية أجناسا تؤدي إلى نمو اللغة وثرائها ، وسعة تصاريفها ، من هذه الأجناس : الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والتحريف ، والحمل على المعنى ... وكل واحد من هذه الأجناس تختزن طاقات هائل، **والآخر: مستخدم اللغة (المتكلم والمتلقي)** ، إذ يشير في أكثر من موضع إلى مراعاة المتكلم لمقتضى الحال ، أو المقتضيات التي تدعو المتلقي إلى توجيه كلام المتكلم"(٤٨)

المبحث الثاني :الاتّساعَ النحوي في فكر أبي عليٍّ الفارسي :

أولاً : الاطار النظري :

قبل الخوض في مواضع الاتّساع عند أَبي عليٍّ الفارسي نُلّخِصُ القولَ في مفهوم الاتساعِ ، وشرطه ، ومصطلحاته عنده وعلى النحو الآتي :

أ- مفهوم الاتّساع عند أبي عليٍّ الفارسي.

يُعَدُ أبو عليَ الفارسي أول لغوي وضح حداً جامعاً لمفهوم الاتساعِ ؛ ويتضح ذلك من قوله: " إنّ الاتّساع خروجٌ على الأصلِ ، والمألوف في اللغة ، وتحوّل من أصلٍ إلى فرع بمسوِّغٍ لابدّ منه في الكلامِ أو في نفس المتكلم ، و ما كل خروجٍ ينبغي أنْ يكون اتساعاً "[٤٩] .

فالملاحظ أنّه أكد علىِ مسائلَ عديدة :

الأولى: إن الاتساع هو الخروج عن القواعد المألوفة أو من أصل إلى فرع، ولكن هذا الخروج يجبُ أن يكون بمسوِّغٍ ما.

الثانية : أنّ الاتّساع يرتبطُ بمعرفةِ المخاطب لما يقصدهُ المتكلم ؛ وأن الأخير يدرك بأن المخاطب سيتلقى العبارة المتوّسع فيها لفهم واضح دون لبسٍ .

وهذا الأمرُ كان سيبويه قد أكدهُ بقوله : " وإنما اضمروا ما كان يقعُ مظهراً استخفافًا؛ ولأن المخاطبَ يعلمُ ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول لا عليك، و قد عرف المخاطبُ ما تعني أنه لا بأس عليك، ولكنه حذف لكثرةِ هذا في كلامهم"[٥٠].

الثالثة: نبَّه أبو علي الفارسي على أن ليس كلُّ خروج عن المألوف من القواعد ينبغي أن يكون اتساعًا؛ بمعنى أن سياق الكلام له دور في تحديد الاتساع من عدمه.

ب . شروط الاتساع أو مسوغاته عند أبي علي الفارسي :

نبَّه أبوعلي الفارسي على مسوغات الاتساع والتي انحصرت عنده في مسألتين :

الأولى: أنهُ لا يُتسَعُ في شيءٍ من اللغة إلا إذا كان متمكنا في بابهِ، فهو في الأصول أولى من الفروع ؛ وقوة المتسع فيه كثرة تصرفه ؛ لذا فهو من حق الأصول المتصرفة، ويتجنبونَهُ كلما ابتعد ذلك الشيء عن مشابهة الأصولِ.[٥١]

ويتضح هذا المسوغ جلياً في قوله : " ألا ترى أن هذه الفروع العوامل لم يُتسَّع فيها اتّساعهم في الأُصول ، فلم يُتسّعْ في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل ، ولا في المشبه باسم الفاعل ، اتساع اسم الفاعل ؛ فكذلك هذا الحرف لا يتّسعُ فيه اتساعَ (ليس) في

تقديم الخبر ، فكان أحد الشبهين يقاومه هذا الاتّساع الذي هو تقديم الخبر فيبقى شبهٌ واحد وهو الدخول على المبتدأ والخبر ، فلا يُعمل حينئذ عمل (ليس) كما انه في نقض النفي لما بقي شبهٌ واحد لم يعمل عملها "[٥٢].

ومَا ذكره الفارسي ذهب لمحه المبردُ من قبل ؛ إذ قال : " وإذا لم يكن المتسعُ فيه متمكنا في بابه امتنع خروجه على جهةِ الاتساع إلى بابٍ آخر" [٥٣]

والأخرى : بَيَّن أبو عليَّ أن الاتساع قد يشيعُ في أحد أقسامِ الباب أكثر من غيرهِ ، كما في الأدواتِ نحو اتساعهم في كان (وإنْ) أكثر من أخواتهما ؛ قال: " وكُلُّ ما دلَّ من أخواتِ (كان) على زمانٍ مجرَّدٍ من الحدث اقتضتِ الخبر المنصوب ، كما تقتضيه (كان) لا فضل بينهما في ذلك ؛ فأن دَلَّ على الحدث مع دلالته على الزمان لم يقتض الخبرَ المنصوب ، وصار كسائر الأفعال الصحيحة وأما (كان) من بينها ففيها من التوسع ولها من التصرُّف مَا ليس لسائر أخواتها ؛ لأنَّها أعمُّ منهن ، ألا تراها : تَعمُ جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخصُّ وقتاً ماضياً دون وقتٍ ، وأخواتها كـ (أَصبح) و (أمسى) تخصُّ أوقاتها بأعيانها" [٥٤] .

ت – الفرقُ بين الضرورةِ والاتساع :

فرَّق أبوعلي الفارسيّ بين الضرورةِ الشعرية والاتساع ؛ فقد وَصف الاتّساع بأنهُ اختبارٌ، وإباحةٌ وليس ضرورة ؛ قال : " والواو في (هوَ) والياء في (هيَ) ؛ لا تحذفان في حال سعةٍ ؛ وإنما جاء في ضرورة الشعر "[٥٥].

ث – مصطلحاتُ الاتّساع عند أبي علي الفارسي :

تنوّعت المصطلحاتُ الدالةُ على الاتساع في الفكر النحوي القديم مثل وِسع ، فسَحَ ، وصرف ، وحرفَ ، ونقل ، وَجرُؤَ ، وشَجَع [٥٦] ، أما أبو عليٍّ الفارسيّ فقد اعتمد على مَادة (وسع) ومشتقاتها من نحو : السعةِ ، والاتساع ، واتَّسعوا ، وأوسَعَ ، والمتسع ، وهذه الألفاظ هي أكثر الألفاظ دورانًا في مؤلفاته ؛ قال :" فإنْ قُلتَ : إنَّ الفصل بالظرفِ لا ينزل منزلة (كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ) ؛ لأن الظرفَ قد اسْتجيز فيهِ من الاتساع في الفصْل ما لم يُسْتَجزْ في غيره "[٥٧]

وَقال في حديثه عن لدُن: " وأيضاً فإن هذا الاسم يُضاف في نحو قولهم : (لدُ الصلاة) و يدخل عليه حرف الجرِّ ؛ ويُضاف إلى المضمر والمظهر ، وكلَّ ذلك توسعٌ فيها ليس في (كيف) مثْلُهُ "[٥٨]

ويُلاحظ على هذه الألفاظ أنها أكثر الألفاظ الدالة على الاتساعِ ، وقد استعملها في الاتساع النحوي ، والصرفي ، وحتى الدلالي ؛ لأنها المحور ، أو المصطلح الرئيس للتعبير عن هذه الظاهرة ؛ كما لوحظ أنّ أبا علي النحوي لم يكن يقرن هذه الألفاظ مع غيرها ؛ فلم يقل مثلا هذا أوسعُ من هذا ، أو هذا بابُ واسعٌ في العربية ، أو يقرنُ الاتساع بالتصرفِ

كما فعل غيرهُ من اللغويين ؛ لأنه لم يكن حريصًا على التعبير عن درجةِ شيوعِ الاتساعِ ، أو عدم شيوعها ، بمقدار الكشف عن أهم مواضِعهِ.

ثانياً :الاطار التطبيقي

أولا: الاتِّساع في (كان) الناقصة :

تعد كان على رأس الأفعال الناقصة التي ترفُع المبتدأ وتنصبُ الخبرَ ، وذلك لاختصاصها بأمورٍ لا تكون لأخواتها.(٥٩)

وكان ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) قد بيَّن هذا بقوله" وأما جملة هذه الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: فثلاثة عشر فعلاً ، كان وهي أمُّ الأفعال : لأنَّ كلَّ شيء داخلٍ تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ؛ ولأنها تتصرف تصرفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام وغيرها ليس كذلك "(٦٠)

ومن أوجه سعة تصرف (كان) وتميزها عن سائر أخواتها اختصاصها بميزاتٍ اختصت بها منها أنها تدل على اتصاف اسمها بمعنى الخبر مقروناً بالزمان الذي تدل عليه سواء كان ماضياً ، أو حالاً ، أو استقبالاً من دون تخصيص ، أي أنها مطلقة الدلالة (٦١)

ويكون الاتصاف فيها مجرداً " أي لا زيادة معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفي ، أو دوامٍ ، أو تحولٍ ، أو زمنٍ خاصٍ ،كالصباح ، والمساء ، والضحى ، ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها. حقًا إنها تدل على الزمن الماضي أو غيره ؛ ولكن دلالتها عليه مطلقةً ؛ إذ لا تقييد فيها بالصباح ، أو المساءِ ، أو غيرهما "(٦٢)

وَمن الميزاتِ أيضاَ جواز حذف نون مضارعها ؛ لكثرةِ استعمالها في الكلام ؛ فجاز الحذف للتخفيفِ ، كذلك أعمالها محذوفة إذا عُوّضَ عنها بـ (ما) وجواز زيادتها في الكلام(٦٣)؛ ولذلك تجدُ (كان) مقدمة على أخواتها ؛ فلذلك قيل كان وأخواتها(٦٤).

وأقرَّ أبو عليٍّ الفارسي بأنَّ في (كان) من التوسع ولها من التصرفِ مَا ليس في أخواتها ؛ قال: " وُكلَّ ما دَلَّ من أخوات (كان) على زمان مجردٍ من الحدث اقتضت الخبر المنصوب ، كما تقتضيه (كان) لا فصل بينها في ذلك ؛ فإنْ دلَّ على الحدث مع دلالته على الزمان لم يقتضِ الخبر المنصوبَ ، وصَارَ كسائرِ الأفعال الصحيحة.

وأمَا (كان) من بَينها ففيها من التَّوُسع ولها مِن التصرفِ ما ليس لسائر أخواتها ؛ لأنها أعمَّ منْهُنَّ ألا تراها تعمُّ جميع الأوقاتِ الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخص وقتا ماضيا دون وقت ، وأخواتها كـ (أصبح) و(أمسى) تخص أوقاتها بأعيانها " (٦٥)

ولقد أثارَ أبو عليٍّ بقوله المذكور آنفا مسألتين هما :

الأولى : إنّه وافق أكثرَ النحاة العرب الذين رأوا أنَّها سميِّت ناقصة لدلالتها على الزمانِ فقط من دون الحدثِ [٦٦]؛ لأن الأصل في الأفعال الحقيقة الدلالة على الحدث والزمان معًا[٦٧]؛بدليل قوله في موضع آخر " هذه الأمثلة ما هو عند النحويين دالٌ على زمنٍ غير مقترنٍ بحدثٍ ؛ وذلك نحو: (كان) المفتقرة إلى الخبر المنصوب ، وهو عندهم فعلٌ ، ومع ذلك فهو دالٌ على الزمان مجردًا من الحدث، ومن ثُم لَزَمهُ الخبر المنصوب ، ولم يُستعملْ في الكلام إلا بهِ ؛ وصارت الجملة بلزوم الخبر – المنصوب– لها موازيةٌ للجملة التي من الفعلِ والفاعل ، نحو: قامَ زيدٌ ، وضرب عمروٌ "[٦٨].

أمَا منْ وقف على العلةِ في عدمِ دلالةِ الأفعال الناقصة على الحدث ؛ فهو ابنُ فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)؛قال: " وإنَّما جُعلت لا للدلالة على الحدث لوجهين : أحدهما : منبهة على أن أصل الأفعالِ ؛ إنما جيءَ بها للدلالة على تعيين زمنٍ الحدث ؛ لأن الحدث كان يستفادٌ من المصدر من غير تعيين زمنٍ ، والثاني : أن المقصود من وضعِها تعيين زمن الجملة الاسمية ؛ فلا حاجة إلى دلالتها على الحدثِ ، ثُم أنَّهم عوضوها عن دلالة عن الحدث ، وعن التأكيد بالمصدر لزوم الخبر "[٦٩].

ولكنَّ ابن مَالكٍ (ت٦٧١هـ) اعترض عل هذا القول ، وجعل (كان) الناقصة دالةٌ على الزمان والحدث معًا ؛ بل جَعَل الأفعال الناقصة كُلها تدلُ على الزمانِ فقط إخراج لها عن أصلها ؛ وهذا لا يُقبلُ إلا بدليلٍ [٧٠].

ورأى ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) أنَّ (كان) وأخواتها مشتقةً من أحداث لم ينطق بها ، ويجوزُ استعمال الفروعِ وإهمال الأُصول[٧١].

والأُخرى : بَيَّن أبو علي أن (كان) تتميز عن سائر أخواتها ؛ وأن فيها من التوسع ؛ والتصرف ما لسائر أخواتها ؛ "لأنَّها أعمُّ مِنهُنَّ ، ألا تراها: تعمُّ جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخص وقتا ماضيا دون وقت "[٧٢].

فالأكثر في (كان) أنها تأتي لتفيد الإخبار في الزمن الماضي ، واختلف النحويون بشأن دلالتها على المضي ، هل تكون مع الانقطاع ، أو مع الدوام والاستمرار [٧٣] أشار لهذا أبو حيانٍ الأندلسي (ت ٧٤٩هـ) بقوله : " وأكثر النحاة ذهبوا إلى أن (كان) تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية ، وذهب بعضهم إلى أنها لا تقتضيه ، وجعل من ذلك مثل قول تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٧٤]، أي لم يزل والذي تلقفناه من أفواه الشيوخ : أن (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع كغيرها من الفعل الماضي "[٧٥].

وقيل: إنَّ معنى الماضي المنقطع هو الأصل في معاني (كان) فقد قيل: " وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ (٧٦)، وهو الأصل في معاني كان ، كما تقول : كان زيد صالحًا أو فقيرًا أو مريضًا ، أو نحوه" (٧٧).

وما ذهب إليه أبو عليٍّ الفارسي تبناه أن مالكٍ الذي قال: " إن الأصل في كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأولية ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية ؛ فإن قُصد الانقطاعُ ضمِن الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ (٧٨)... وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بها بـ (لم يزل)، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (٧٩)"(٨٠).

ثانيا : الإتساع بـ (ما) النافية :

من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء والأفعال (ما) وللعرب في دخولها على الأسماء قولان :

<u>الأول</u>: عدم إعمالها ، وهي لغة بني تميم ، إذ تدخل على المبتدأ والخبر ، فيبقيان على أصلهما من الرفع ، وهذا هو القياس (٨١)؛ لأن (ما) حرف غير مختص، يدخل على الأسماء ، نحو قولك : (ما زيد قائم) وعلى الأفعال نحو قولك : (ما يقوم زيد) وبما أنها كذلك فحقها أن لا تعمل لأن الحرف إذا لم يختص لا يعمل.(٨٢)

<u>والأخر</u>: أعمالها عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتسمى (ما) الحجازية ؛ لأنها لغة أهل الحجاز(٨٣)، نحو قولك : (ما زيد قائماً) ، ونسب الكسائي (ت١٨٩هـ)هذه اللغة إلى أهل تهامة وأهل الحجاز(٨٤)، بينما ذهب المالقي (ت٧٠٢هـ) إلى أنها لغة أهل الحجاز ونجد(٨٥).

وأوجه الشبه بين (ما) و(ليس) تنحصر بما يأتي :

أ- كلاهما يشتركان في إفادة معنى النفي .

ب- كلاهما ينفيان الحال.

ت- كلاهما يدخل على الجملة الاسمية.

ومما يقوي هذه المشابهة أن كليهما يدخل الباء في خبره ؛ لإفادة معنى التوكيد ، وذهب النحاة ؛ إلى أن هذه اللغة فصيحة ؛ لأن القرآن الكريم نزل بها ،(٨٦) منها قوله تعالى : ﴿**مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾ (٨٧) وقوله تعالى : ﴿ **مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ**﴾ (٨٨) وما قدمنا له من عمل (ما) المشبهة بـ (ليس) هو مذهب البصريين الذين خالفهم الكوفيون ورأوا أن (ما) عامله في الاسم فقط ؛ والخبر منصوب بحذف حرف الجر ؛ لأن الأصل فيها أن لا تكون عاملة ؛ لأنها حرف غير مختص ؛ ولكنها لما اشبهت (ليس) أعملت إلا أن (ليس) فعل و(ما)حرف

؛ والحرف أضعف من الفعل ؛ ولهذا لم تقوَ على العمل في الخبر كما عملت (ليس)، والأصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الجر انتصب الخبر، وهذا الرأي مردود، بأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ؛ لأن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الجر ثم تحذف ولا تنصب الأسماء كقولك : (كفى بالله شهيدا) ولو حذف حرف الخفض ، قيل : (كفى الله شهيدا) بالرفع [٨٩].

وتدخل (ما) على الفعل الماضي والمضارع ؛ فلا تعمل فيهما لعدم اختصاصها[٩٠]، وهو ما ذهب إليه أبو عليَّ الفارسي ورأى أن دخولها على الماضي إنما هو بقصد التوسع ؛ إذ قال : " ومن أدخلها على الفعل ، فلم يُعملها عمل(ليس)، -وهو قول بني تميم- فأنهم يخصونها بنفي فعل الحال، وربما اتسع فيه، فأُدخل على الماضي نحو: ما قام " [٩١].

فإذا دخلت على الفعل الماضي ، بقي الفعل على دلالته على المضي[٩٢]؛ ومن ذلك قوله تعالى : (وما كانوا مؤمنين)[٩٣].وذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن (ما) تكون لنفي الحال في كل أنواعها ، فإذا دخلت على الفعل الماضي ، تكون لنفي الماضي القريب من الحال ، مما يؤكد دلالتها على نفي الحال ؛ قال: " فما لنفي الحال في قولك: ما يفعل، وما زيد منطلق، أو منطلقا على اللغتين، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك : ما فعل" [٩٤].

وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته إلى الحال عند الجمهور[٩٥]؛ أي أنها لنفي الحال؛ قال سيبويه : " وأما (ما) فهي نفي لقوله: وهو يَفعَلُ إذا كان في حال الفعل فتقول : ما يفعل "[٩٦].

ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [٩٧]، نحو قولك : ما يقوم زيد؛ وذهب الرماني(ت٣٨٤هـ) إلى أن (ما) نفي الحال والاستقبال[٩٨].

وما ذهب إليه أبو علي من الاتساع في (ما) صحيح؛ لأن (ما) تنفي الزمن الماضي البعيد ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [٩٩]،قال الفراء: " ولم يكن ليهلكهم وهم مصلحون ؛ فيكون ذلك ظلما ؛ ويقال : لم يكن يهلكهم وهم يتعاطون الحق فيما بينهم وإن كانوا مشركين"[١٠٠]، وفي قوله تعالى : ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾[١٠١]؛وقولة تعالى : ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾ ؛[١٠٢]وقولة تعالى : ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [١٠٣].فالنفي بـ (ما) مستغرقًا عموم الجملة وصيغة فعلها ليشمل أجزاء الفعل عامة ؛ غير محددٍ بزمنٍ معينٍ .[١٠٤] قال الزمخشري في تفسير قولة تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ [١٠٥]." ما قتلوه يقينا ، وما قتلوه متيقنين... وفيه تهكم لأنه إذا نفي عنهم العلم نفيًا كليًا بحرف الاستغراق ثم قيل: وما علموه علم يقين وإحاطة لم يكن إلا تهكمًا بهم " [١٠٦].

وقد تدخل (ما) على أفعال المقاربة والشروع فتفيد نفي الزمن الشروعي المقارب.[١٠٧]كما في قولة تعالى : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [١٠٨].

فالتوسع الذي أشار إليه أبو علي الفارسي إنما ينحصر في الدلالات التي تتأتى من الفعل الماضي المنفي بـ(ما) مع تعدد القرائن المسوقة كما بينا ، بدليل قوله تعالى:﴿ قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [١٠٩]، فقد جاءت (ما) الأولى لنفي الماضي مطلقًا، والثانية للاستقبال والثالثة للحال.[١١٠]

ثالثا_ الاتساع في الكاف:

الكاف حرف جر ملازم لعمل الجر، يستعمل للتشبيه[١١١] ، وهو المعنى الأصلي له ، نحو: (زيد كالأسد)، ويخرج لعدة معانٍ من أهمها التعليل كما في قولة تعالى:﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [١١٢] ؛أي أعجب لعدم فلاحهم ، وزائدة للتوكيد[١١٣]، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [١١٤]

ذهب سيبويه إلى أن كاف التشبيه حرف ؛ فلا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر ؛ إذ أنها تكون مجرورة بحرف الجر (الكاف)[١١٥]،نحو قول الشاعر[١١٦].

غَيْرَ رَمَادٍ حُطَامِ كَنْفَيْنْ

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

لأن معنى (الكاف) الثانية (مثل) وتضاف اليها لفظة(مثل)، نحو قول الشاعر [١١٧]:

ترميهم حجارة من سجيل فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

فإضافة (مثل) إلى الكاف دليل على اسميتها.[١١٨]

وقيل: إنها حرف " والدليل على حرفيته أنه على حرف واحد صدرا والاسم لا يكون كذلك ؛ وانه يكون زائدا؛ والأسماء لا تزاد، وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح، نحن(جاء الذي كزيدٍ) ، ولو كان اسمًا لقبح ذلك"[١١٩].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الكاف تكون حرف جر على الاتساع ؛ قال: "فأما الكاف فجملتها أنها كلمة على ضربين : أحدهما : أن تكون اسمًا وهذا الضرب يجيء في الشعر فيما علمنا . فأما كونها في الشعر فكالتي في قوله.[١٢٠]

أَتَنْتَهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

قُدِّر الكاف هنا فاعلة لـ (ينهى) كأنه : (ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن) ولو قال قائل فيها : إنها التي بمعنى الحرف الجار لم يكن عندي مخطئا ويكون التقدير: (ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطعن) ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ونظير هذا من التنزيل قوله تعالى ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ﴾ [١٢١]، تقديره- والله اعلم -ومن آياته أنه يريكم فيها البرق فَنَصَبَ الظرف على الاتساع نصبَ المفعول به ، كأنه: يريكموها البرق"[١٢٢].

فأبو علي إذن يقرر أن الكاف اسماً في ضرورة الشعر ولكنها اسما تنصب الظرف على الاتساع ؛ وقد وافق سيبويه في أنها تأتي حرفًا جارًا في أكثر أحوالها ؛ ولذا نرى ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) يذهب إلى أن الكاف حرف شاعت فيه الاسمية ؛ قال : " وقوة هذا الحرف بأن له حظًا في الاسمية بإسنادهم الفعل إليه ، وإدخالهم الجار عليه ، فنحو إسناد الفعل إليه قول الأعشى: [١٢٣]

أَتَنْهَوْنَ ؟ وَلَنْ يَنْتَهِي ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يُهْلَكُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

ونحو إدخال الجار عليه قول امرئ القيس :[١٢٤]

فَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يحتب وَسْطَنَا

تَصَوَّبُ فِيْهِ العَيْنُ طَوْرَاً وَتَرتَقِي

ونصبو به ، نحو: زيد كزهير شعرًا، وبشر كحاتم جودًا "[١٢٥]

وخلاصة القول في الكاف إن النحاة في مجيئها اسمًا بمعنى مثل على ثلاثة أقوالٍ :

الأول: إن الكاف الجارة لا تخرج من الحرفية إلى الاسمية وتكون بمعنى (مثل) إلا في ضرورة الشعر؛ وهو مذهب طائفة من النحاة.[١٢٦]

الثاني : إن الكاف تكون اسمًا بمعنى (مثل) على الاختيار في سعة الكلام، وهو مذهب الأحفش الأوسط (ت٢١٥هـ)[١٢٧] والذي اختاره أبوعلي الفارسي،[١٢٨]وعدد من النحاة .[١٢٩]

الثالث : أن الكاف لا تقع إلا اسمًا، ولا تأتي حرفًا أبدًا، وهو رأى ابن مضاءٍ القرطبي (ت٥٩٢هـ)[١٣٠].

واستدل أنصار المذهب الثاني بأنَّ (الكاف) بمعنى (مثل)، أنها تقع موقع الاسم ، فلذلك حكم باسميتها ،[١٣١] إذ إنها تقع فاعلة كما مر في قول الأعشى المذكور آنفاٍ.

وتقع مفعولة ، كقول النابغة الذبياني [١٣٢]:

لَا يَبْرِمُوْنَ إِذَا مَا الأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشَّتَاءِ مِن الإِمْحَالِ كَالأَدَمِ

فالكاف في (كالادم) بمعنى (مثل) وهي مفعول به للفعل (جلله) ، والتقدير : جلله برد الشتاء مثل الإدم .[١٣٣].

كما أنما تقع مبتدأة ، ومجرورة بحرف الجر وبالإضافة، وموقع اسم كان[١٣٤].وإقامة الكاف اسمًا بمعنى مثل جائز لما فيه من اليسر والسعة؛ ولاسيما أن القرآن الكريم قد ورد فيه مجيء الكاف اسمًا، كما في قولة تعالى: ﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾ [١٣٥]

فقد ذهب الزمخشري إلى جواز مجيء الكاف اسمًا؛ لأن الضمير فيه راجعا إلى الكاف في (كهيئة الطير) ، والضمير لا يعود إلا على الاسم [١٣٦].

رابعاً : حذف حرف الجر اتّساعًا:

عد سيبويه حذف حرف الجر في قوله : ذَهبْتُ الشام ، ودَخلْتُ البيت من الشذوذ بدليل قوله: " قال بعضهم : (ذهبْتُ الشام) يُشِّبهه بالمبْهم إذْ كان مكاناً يقع عليه المكان و (المذهب) ؛ وهذا شاذٌ ؛ لأنه ليس في (ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبتُ الشام : دخلتُ البيت)، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيَّة :

لدْن بِهزِّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ

فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ"[١٣٧]

وأما السِّيرافي فبين أن العرب حذفت حرف الجر مع الاماكن مع الدخول ؛ فلذلك قالوا: "(دخلتُ البيت) و(دخلتُ الدار) وكان القياس أن يقول : دخلتُ في البيت، ودخلتُ في الدار ،وكذلك الحال (عَسَلَ الطريق الثعلب) وكان ينبغي أنْ يقول : عَسَل في الطريق الثعلب".[١٣٨]

أما الزجاج (ت٣١١هـ) فأكد أن التوسع واضح في هذه الشواهد ؛ بدليل ما نقله عن بعض اللغويين الذين وجَّهُوا قوله تعالى: ﴿ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٍۚ ﴾ [١٣٩]،إذ يقول "قال أبو عبيدة المعنى كُلَّ طريقٍ... وإذا كان اسمًا للطريق كان مخصوصًا ؛ وإذا كان مخصوصًا وجب ألا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر ، نحو: (ذهبت إلى زيدٍ) و(دخلت به ولا خرجت به) (وقعدت على الطريق) ، إلَّا أنْ يجيء في شيء من ذلك اتساع ؛ فيكون الحرف معه محذوفا، كما حكاه سيبويه من قولهم (ذهبت الشام) و(دخلت البيت)" [١٤٠].

إنَّ الأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى ؛ فإنما هو على الاتساع ، والأصل أن يكون بالحرف ، بدليل قول الزجاج " ألا ترى أنه مكان مخصوص، كما أن (البيت)، و(المسجد) مخصوصان، وقد نص سيبويه على اختصاصه ، والنص يدل على انه ليس كالمذهب ، ألا ترى أنه حمل قول ساعده:

لَدْنٌ بِهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

على انه قد حذف معه الحرف اتساعًا؛ كما حذف عنده (ذهبْتُ الشامَ)"[١٤١].

صرح أبو علي الفارسي بأن حذف حرف الجر جاء للاتساع ؛ قال: " وقولهم: (دخلت البيت)، و(ذهبت الشام) عند سيبويه ، وعَسَلَ الطريقَ الثعلبُ ، وهذا النحو، حكمه أن يتعدَّى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرفَ الجرِّ حُذف للاتساع".(١٤٢)

أما الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) فرأى أن انتصاب الشام على الظرفية، أما الدار والبيت فهما ظرفان ؛ قال : " إن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية ، كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو (دخلت الدار) ، (ونزلت الخان) ، (وسكنت الغرفة) وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة حذف حرف الجر،أعني (في) معها في غير المبهم أيضًا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه... وأما نحو: (ذهبت الشام) فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقًا؛لأن ذهب لازم، وهو شاذ" (١٤٣).

أما الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) فرأى " أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان لا يستعمل ظرفًا فكان حكم (الشام) أن لا يستعمل ظرفًا؛ لأنه اسم لبقعه بعينها، فلما قالت العرب: (ذهبت الشام) وحذفوا حرف الجر ، وهو (في) و(إلى) علمًا أن ذلك شاذ خارج عن القياس... ومثل : (ذهبت الشام) قولهم: دخلت البيت، فسيبويه إنما أراد أن يرينا أنّ (ذهبت الشام شاذ ، والأصل فيه استعمال حرف الجر ، كما أن دخلت البيت كذلك ؛ وإن كان البيت أعم من (الشام) " (١٤٤).

فالمعيار الذي انطلق منه هذا التوسع إنما هو معيار القاعدة النحوية بأصل الاستعمال(١٤٥)، والذي انطلق منه سيبويه وهو يشير إلى حذف حروف الجر بقوله : "فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أنْ توصل بحرف الإضافة" (١٤٦) .

وهو ما أشار إليه المبرد أيضاً ؛ منطلقًا من فكرة الأصل ، قال: " واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن نجعلها أسماءً، فتقول : يوم الجمعة قمته في موضع قمت فيه ... وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها، وليست مفعولا به ، وإنما على حذف جر الإضافة ".(١٤٧)

واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ (١٤٨)، ويقول:{إنما هو والله اعلم من قومه فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل فعمل}(١٤٩).

وإذا ما رجعنا إلى قول أبي علي الفارسي خالف نفسه بإقراره بهذا الاتساع؛ بدليل قول ابن جني: " أخبرنا أبوعلي رحمه الله قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا و اختصار المختصر إجحاف به ، تمت الحكاية "(١٥٠).

خامساً:الاتّساع في أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال هي ألفاظ قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تقبل علاماتها ؛ ولا تقتضي تصرفها ؛ ولا تصرف الأسماء ، إذ لا يسند إليها فتكون مبتدأة ، أو فاعلة، ولا يخبر عنها مفعولاً بها أو غير ذلك.(١٥١)

حين وجد النحاة هذه الألفاظ لا تتصرف تصرف الأفعال التي بمعناها وصيغها مخالفةً لصيغ الأفعال، أو أنها تقبل بعض علامات الأسماء اختلفوا فيها أهي أسماء، أم أفعال، أم قسم مستقل بنفسه؟

فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء لقبولها بعض علامات الاسم كالتنوين في نحو : (صهٍ) والتصغير في (رُويد) ودخول الألف واللام في نحو(النَّجاءَك) بمعنى (انْجُ) وزعم الكوفيون أنها أفعالا لدلالتها على الحدث المقرون بالزمان ولا جرائها مجرى الأفعال في الاستعمال ، وزعموا أنها قسم رابع زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة وأسموها (المخالفة)(١٥٢).

واعتل البصريون لأسميه هذه الألفاظ بعلل أكثرها متعلقة بلفظها ؛ فقد قال سيبويه: " لا يجوز أنْ تقول : رويدة زيدا ، ودونه عمراً ، وأنت تريد غير المخاطب ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرفه واعلم انه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذارك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلا أن تقول: (زيداً) فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك فليس يقوى ، هذا قُوّة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى (يَفْعَلُ)" (١٥٣) فهي عند سيبويه ليست أفعالاً لعدم تصرفها تصرف الفعل ، واعتمد المبرد العلة ذاتها(١٥٤).

أما أبو علي الفارسي فرأى أن هذه الألفاظ سدت مسد الأفعال ، كأمثلة الأمر ، فاحتملت ضمير الفاعلين ، كقولهم : تراك، ونزال، ونعاء ، وصه، ومه على الاتساع؛ قال: " وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسماً لها فأغنت عنها، وسدت مسدها وصارت كأمثلة الأمر، إذا احتملت ضمير الفاعلين ، وذلك كقولهم : تراكِ، ونزالِ، ونعاءِ، وصهٌ، ومهٌ، ورويد، وإيه، وما أشبه ذلك ؛ وهذا إنما أخصَّ به الأمر موضع يغلب فيه الفعل ، ويختص به ، فلا يستعمل فيه غيره ، فلما قويت الدلالة على الفعل استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامه ، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة " (١٥٥).

ورأى أبن يعيش(ت٦٣٤هـ) أن أسماء الأفعال وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها " والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة؛ ولو ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماءً لها أولى بموضعها " (١٥٦).

أما الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) فذهب إلى أن العلة في أسمية هذه الأفعال عائد للفظ " فالذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليس بأفعال مع تأديتها معاني

الأفعـال أمـر لفظـي، وهـو أن صـيغها مخالفـة لصـيغ الأفعـال؛ وأنهـا لا تتصـرف تصـرفها ، وتـدخل الـلام علـى بعضـها، والتنـوين علـى بعـض، وظـاهر كـون بعضـها ظرفًـا وبعضـها جـارًا ومجرورًا "[١٥٧].

فـأبو علـي الفارسـي وافـق سـيبويه والمبـرد فـي كـون هـذه الألفـاظ أسـماءً إلا أنـه ذهـب إلـى أنهـا أقيمـت مقـام الأفعـال علـى وجـه التوسـع، فهـي تقـو عنـده قـوة الأفعـال مبينـا فـي الموضـوع نفسه أنه لم يجيء من هذا النحو إلا أحرف قليلة منها هيهات زيد، وشتان عمرو[١٥٨].

وهـذا التوسـع قريـب مـن مـذهب الكـوفيين الـذين عـدوا أسـماء الأفعـال أفعـالاً حقيقـة[١٥٩]؛ وهـو مـا وافقهـم فيـه بعـض المحـدثين؛ فلقـد ذهـب الـدكتور (مهـدي المخزومـي) إلـى أنهـا أفعـال حقيقـة فـي دلالتهـا واسـتعمالها [١٦٠]؛ وأكـده الـدكتور (إبـراهيم السـامرائي) ؛ فقـال: " والحـق أنهـا مواد فعلية قديمة جمدت على هيأة مخصوصةٍ "[١٦١].

سادساً : الاتّساع في الحال:

تعـد" الحـال زيـادة فـي الفائـدة والخبـر" [١٦٢] وقـد اشـترط النحـاة فـي الحـال أن تكـون مشـتقة متنقلـة غيـر ثابتـة ؛ قـال سـيبويه: " هـذا بـاب مـا ينتصـب مـن الأسـماء ألتـي ليسـت بصـفة ولا مصـادر؛ لأنـه حـال يقـع فيـه الأمـر، فينتصـب لأنـه مفعـول بـه ، وذلـك قولـك: كلمتـه فـاة إلـى فـيّ ، وبايعته يدا بيد، كأنّه قال : كلمته مشافهة، وبايعته نقدًا؛ قال : كلمته في هذه الحال "[١٦٣]

والحـال ينتصـب لأنـه مفعـول بـه ؛ وهـذا مـا أشـار إليـه سـيبويه بقولـه:" هـذا بـاب مـا ينتصـب لأنـه لـيس مـن اسـمٍ مـا قبلـه ولا هـو هـو ، وذلـك قولـك : هـو ابـن عمـي دنيـا، وهـو جـاري بيـت بيـت. فهـذه أحـوال وقـد وقـع فـي كـل منهـا شـيء.وانتصـب لأن هـذا الكـلام قـد عمـل فيهـا كماعمـل الرجـل فـي العلـم حـين قلـت: أنـت الرجـل علمًـا...وعمـل فيـه مـا قبلـه كمـا عمـل العشـرون فـي الدرهم ، حين قلت : عشرون درهًما ؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي "[١٦٤]

وفـي حديثـهٍ عـن الحـال الجامـدة صـرح قـائلاً : " هـذا بـاب مـا ينتصـب مـن الأسـماء التـي ليسـت بصـفةٍ ولا مصـادرٍ، لأنـه حـال يقـع فيـه الأمـر فينتصـب لأنـه مفعـول بـه وذلـك قولـك : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يدًا بيدٍ...فانتصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل" [١٦٥].

فالحال إنما انتصب عند سيبويه ؛ لأنه وقع فيه الفعل كما انتصب المفعول فيه؛ وكان أول من صرح بهذا الخليل(ت١٧٥هـ)؛ فقال: " وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه تقول : قَدِمتُ راكباً، وانطلقت ماشياً، وتكلمت قائماً... فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل "[١٦٦].

هـذا الفهـم كـان حاضـرًا فـي ذهـن أبـي علـي الفارسـي فـي حديثـه عـن الفصـل بـين الحـال والظـرف؛ حيـث قـال: " أن الحـال فـي المعنـى هـو المفعـول بـه، فكـان حكمـه أن لا يعمـل فيـه مـا

لا يعمل في المفعول به ،إلا أنه لما كان عبارةً عن هيئة في وقت الفعل، ، وكان الفعل لا يخلو من ذلك وكان مفعولا فيه كما أنّ الظرف مفعول فيها، اتُسع في الحال فعمل فيها المعاني كما يعمل الظروف، ولم يجب إذا عملت فيها الظروف أن تجري مجراها مقدمةً ومؤخرة ؛ لتكون لها مزية على الظروف ، ولا تكون مُخْرَّجةً من حد المفعول به ، فلم تعمل فيها المعاني مقدمةً عليها، كما عملت في الظروف، لما ذكرنا من أنه في المعنى مفعولٌ بهٍ " (١٦٧).

فنصبه يؤشر ما يأتي :

أولاً : إنه وافق الخليل وسيبويه في أن الحال إنما انتصب ؛ لأنه وقع فيه الفعل، كما انتصب المفعول به؛ إذ وقع فيه الفعل.

ثانياً : إن الحال تعمل فيها الأفعال لإفادة المعاني قدمت هذه الأفعال أو أخرت؛ لذا اتسع فيها وهذا الاتساع هو ما ميز الحال عن الظروف التي لا تعمل فيها الأفعال إذا أخرت عنها.

ثالثاً : أشار إلى أنَّ الحال لها شبه خاص بالظرف، من حيث أنها مفعول فيه؛ لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف بـ (في) وهو ما ذهب إليه ابن يعيش الذي رأى انه أذا قلت: جاء زيد راكبًا، كان التقدير في حال الركوب ،كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم ؛ فتقديره في اليوم.(١٦٨)

وفي جعل الحال مفعولاً فيها خلاف بين النحاة؛ فمنهم من جعلها مفعولاً فيه ؛ ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات، وعلتهم في هذا؛ أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه، ومفعولاً في المعنى إذا كانت منه ؛ فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك ، ومن سماها مفعولاً فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بـ (في) مقيدة للفعل، فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان .(١٦٩)

كما أنّ انتصاب الحال يكون بعد تمام الكلام كما ينتصب التمييز بعد تمام الكلام أيضا؛ بدليل قول ابن السرّاج: " الحال...منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله ، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول ".(١٧٠)

سابعاً : الاتّساع في الأسماء .

في بدايات الاستقراء النحوي ؛ ذهب النحاة إلى أن الكلام يتألف من " اسم وفعل، وحرفٍ جاء لمعنى ليس باسمٍ ، ولا فعلٍ " (١٧١).

والاسم أحد إسنادي الجملة، إذ يقع مرفوعًا و منصوبًا ومجرورًا، وهو إما معرب أو مبني ،كما بينه غير واحدٍ من النحاة.(١٧٢)

وعلى الاسم تقوم أغلب الوظائف اللغوية ، أو المعاني الإعرابية من إسناد، وإضافةٍ، وفاعليةٍ، ومفعوليةٍ ، وغيرها فضلاً عن انفراده بتعبيرات وخصائص لم تكن لسواه.(١٧٣) والاسم هو ما وصف كما عرفه الكسائي (ت١٨٩هـ)(١٧٤).

والاسم عند المبرد هو " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر، فهو اسم، فإن امتنع ذلك فليس باسم " (١٧٥).

وتابعه ابن جني فقال:" ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص"(١٧٦) أما الحرف ؛ فقد حده سيبويه ؛ فقال :" وحرف جاء لمعنى ليس باسم ، ولا فعل"(١٧٧)

وذهب إلى أن الحرف ما لم يكن اسمًا ولا فعلاً ، ولكن يتعلق بأحدهما،(١٧٨)، وهذا يعني أن الأسماء مستقلة بنفسها، وإنما مع غيرها، فهي مفتقرة لغيرها ولا يكتمل معناها إلا بإضافتها إلى غيرها لذلك أكد ابن السراج أن الحرف لا يجوز أن يكون خبرًا ولا يخبر عنه ؛ لأنه أداة تغيّر ، ولا يأتلف الحرف بإضافته إلى حرف كلامٍ .(١٧٩)

وقال الزجاجي (ت٣٣٧هـ) : " وإنْ سأل سائلٌ ؛ فقال: لِمَ قال: وحرفُ جاء لمعنى ؛ وقد علمنا أن الأسماء و الأفعال جئْنَ لمعانٍ ؟ قيل له : إنما أراد وحرفٌ جاء لمعنًى في الاسم والفعل"(١٨٠).

أما أبو علي الفارسي فحد الحرف بأنه ما جاء لمعنىً ليس باسمٍ ، ولا فعلٍ ، ومتلوّ له بـ (لام الجر).(١٨١)

ولأن الحروف تدل على معانٍ في غيرها اتُخذ هذا مسوغًا لوضع نوعٍ من التخصص في عملها الجر ؛ فالحروف التي تدخلُ إلّا على الأسماء يكون معناها في الاسم والحروف التي تدخل على الفعل يكون معناها في الفعلِ ، والحروفُ التي تدخل على الاسم والفعل يكون دخولها من باب الدخول على الجملة ومنه يكون معناها(١٨٢).فدخول الحرف في تركيب الجملة يعطيه معنىً أتمُ وأوضح عندما يكون الحرف مفردا ، أو خارج التركيب.(١٨٣)

والظاهر، أنَّ ما قدمنا له هو ما سوّغ لأبي عليٍّ الفارسي للقولِ بالاتساعِ في الأسماء على حساب الحروف ؛ إذ قال :" فأما قولهُ : **جَادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ** (١٨٤) ، فجاز في الشعرِ ؛ لان الجار اسمٌ ؛ ولا يجوز قياساً على هذا في الحروف الجارة ؛ لان الحروف لا تُعلَّقُ ؛ والأسماء أقوى منها وأكثر تصرفا ، فلا يُستنكر أَنْ يجوز فيها من الاتّساع ما لا يجوز في الحروفِ " (١٨٥)

نستشف من قوله ما يأتي :

أولاً : نص على أن الأسماء يجوز فيها الاتساع ما لا يجوز في الحروف ؛ معللا هذا الاتساع ؛ لانّ الأسماء أقوى منها وأكثر تصرفا ؛ بمعنى أن الأسماء أقوى من الحروف؛ لأنَّها تعمل وان كان عملها اقل من عمل الفعل ؛ فالعمل في الأسماء فرع ؛ لأنَّ الأصل فيها ألا تعمل ؛ ولأنَّ قسماً منها يعمل إذا ضارع الأفعال ، نحو المشتقات التي تعد أقوى الأسماء عملا.(١٨٦)

أما الحروف فالأصل فيها ألا تعمل ؛ وما عمل منها إنما عمل لمضارعته الفعل ؛ لذا عدت من العوامل الضعيفة ؛ وإنْ كانت منقسمة على حروف مختصة بالأسماء من نحو حروف الجر سواء كانت أصلية أم كانت زائدة ؛ وحروف مختصة بالأفعال من نحو الحروف الناصبة والجازمة ، وحروف غير مختصة تدخل على الأفعال كما تدخل على الأسماء . (١٨٧)

ثانيـاً : ويبدو أنَّه قصد بكثرة التصرف خفة الأسماء لكثرتها في الكلام ، فهي تكون عمدة وفضلة ؛ ولذلك ألفتها الألسن ، وتعوّدها النُّطق ؛ قال ابن يعيش : " وإذا ثبت انه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا ؛ وإذا كثر استعماله خف على الألسنة كثرة تداوله إلا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له " . (١٨٨)

هذا فضلا عن أنَّ الاسم يدل على معنى مفرد ، ويدل الفعل على معنى مزدوج ؛ فالاسم لا يدل إلا على مسماهُ ؛ والفعل يفيد الحدث والزمان ، فالأول مفرد والثاني مركب والمفرد اخف من المركب . (١٨٩) فالخفيف من الكلمات ما قلّتْ مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذالك فيه ؛ وهو ما ينطبق على الأسماء . (١٩٠)

ثامناً : التوسع في (إنْ)الجازمة :

إنْ بكسر الهمزة وسكون النون هي حرف شرط جازم مبني على السكون ؛ لم يختلف النحاة في حرفيتها .(١٩١) أما وظيفتها فهي التعليق ، أي ربط الفعل الأول(فعل الشرط) بالفعل الثاني (جواب الشرط) ؛ لأنه لازم للفعل الأول بوساطة (إنْ) الشرطية. (١٩٢)

وتعد (إنْ) الشرطية أصلا لباب الشرط ؛ فقد قال سيبويه نقلا عن الخليل : "وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء ، فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل إني أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن ، فيكن استفهاما ؛ ومنها ما يفارقه بـ (ما) فلا يكون في الجزاء وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارقه المجازة " .(١٩٣)

وعلل المبرد ذلك بقوله : " وإنما قلنا : إنَّ (إنْ) أصل الجزاء ؛ لأنك تجازي بها في كلِّ ضرب منه ، نقول : إنْ تأتني آتك ، وإن تركب حمارا أركبه ثم تصرفها منه في كل شيء ، وليس هكذا سائرها ". (١٩٤)

وأشار أبو علي الفارسي على مكانة (إنْ) بين أدوات الشرط ، مؤكداً الاتساع فيها وذلك في حديثة عن إمكان الفصل بين (لم) والفعل المجزوم ؛ فقال : " فإنْ قلت : فهل يجوز الفصل في (لمَ) إذا جزمت في الضرورة دون الكلام ، كما جاز في (إنْ) وأخواتها ؟ فذلك في (لم) أقبحُ منها في حروف الجزاء ؛ لان (إنْ) قد اتُّسع فيها ما لم يتسع في سائر الجازمة ؛ بإيقاع الماضي والمضارع بعدها ، وحذف الفعل معها في نحو : إنْ خيراً فخيرْ ، وسائر حروف الجزاء غير (إنْ) تدخل في الاستفهام وتكون موصولة بمنزلة الذي" . (١٩٥)

ووافقه على هذا الاتساع أيضا ابن يعيش الذي صرح قائلا: " واعلم أن (إنْ) أم هذا الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه إلى غيره ؛ لذلك اتُّسع فيها وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحو قولهم: إنْ الله أمكنني من فلان فعلت ، وقد يقتصر عليها ويوفق عندها نحو قولك : صل خلف فلان وإنْ ، أي وإنْ كان فاسقا ، ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يجازي به " .(١٩٦)

وقد نبه أبو علي الفارسي على مسوغات هذا الاتساع الذي تتلخص فيما يأتي :

أولاً : إنّ (إنْ) الجازمة يقع بعدها الفعل الماضي والمضارع فهي حرف شرط تدخل على الأفعال فقط مما جعلها مختصة بالأفعال عاملها فيها الجزم ، (١٩٧) فهي العاملة في فعل الشرط والجزاء ؛ والأصل فيها ألَّا يليها ألا المستقبل من الأفعال؛ (١٩٨) وهو ما ينطبق على أدوات الشرط الأخرى ؛ لان معنى (إنْ) هو الشرط أي تعليق وصول الشيء على حصول غيره فيما يأتي ولا يكون هذا المعنى في الماضي بل يقع في المستقبل موافقا للمعنى الذي وضع للشرط عليه .(١٩٩)

ثانياً : حذف الفعل مع (إنْ) ، أي حذف جملتي الشرط والجزاء والاكتفاء بها وحدها وهو ما لا يجوز في باقي أخواتها ؛(٢٠٠) وذالك بسبب قوة دلالتها على الشرط (٢٠١) وكذلك يجوز حذف فعل الشرط بعدها وهي من سماتها المميزة لها ؛ لأنها مختصة بالدخول على الأفعال فالأصل فيها أنْ يليها الفعل ؛ (٢٠٢) ولان الأفعال يصح تعليق غيرها على وجودها ؛ وهذا مناسب لمعنى الشرط ، أما الأسماء فهي موجودة ثابتة ؛ لذلك لم تدخل عليها أدوات الشرط ؛(٢٠٣) وفي هذا الصدد يقول شيخ النحاة سيبويه :" وإنما أجاز تقديم الاسم في (إنْ) لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخر ".(٢٠٤)

واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ [٢٠٥] وقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [٢٠٦] فقد جاء الاسم بعد إن الشرطية ؛ وقد اتفق نحاة البصرة والكوفة على جواز مجيء الاسم بعدها خاصة ؛ لقوتها في باب الشرط ؛ لأنّها أُما واصلاً فيه ، وكون الأدوات الأخرى فروعا لها ، والأصل يتصرف ما لم يتصرف الفرع ؛ لذلك جاز هذا الأمر مع (إنْ) خاصة[٢٠٧] وما ورد منها مع الأدوات الأخرى ، فقد خُرّج على أنّه من الضرورة الشعرية[٢٠٨]

ثالثا: إنَّ فعل الشرط يُحذف أيضا إذا دلَّ عليه دليل من دون أن يكون هناك فعل في الجملة في نحو : إنْ خيرا فخير ، وإنْ شرا فشر ، والتقديرُ : إنْ كان عمله خيرا فجزاؤه خير ؛ وإنْ كان عمله شرا فجزاؤه شر.[٢٠٩]

تاسعاً :الاتّساع في الظروف .

المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان ،[٢١٠] والظرف هو وعاء الشيء ؛ ولذلك تُسمّى الأواني ظروفا ؛ لأنها أوعية ؛ وإنما سُميت الأزمنة والأمكنة ظروفا ؛لأنَّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها [٢١١] ، بدليل قول الخليل :" سُمّي الظرف ظرفا؛ لأنه يقع الفعل فيه ، كالشيء يُجْعَلُ في الظرف "[٢١٢] .

وعلة نصبها عند سيبويه " لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ؛ فانتصب لأنه مرفوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما أنّ (العلم) إذا قلت : أنت الرجل علما؛ عمل فيه ما قبله ،كما عمل في الدرهم العشرون ، إذا قلت : أنت الرجل علما ؛ عمل فيه ما قبله ، كما عمل في الدرهم العشرون ، إذا قُلت (عشرون درهما) وكذلك يعمل فيها ما قبلها ،وما بعدها ".[٢١٣]

وقال المبرد " اعلم أنَّ كُل ظرفٍ متمكن والإخبار عنه جائز ، وذلك قولك :إذا قال قائل (زيدٌ خلفكَ) أُخبر عن (خلفَ) قلت :(الذي زيدٌ فيه خلفُكَ) فترفعه لأنه اسم وقد خرج من أن يكون ظرفا وإنما يكون ظرفا إذا تضمن شيئاً ، نحو (زيدٌ خلفك) لأنَّ المعنى : زيدٌ مستقرُ في هذا الموضع ...فإن قلت (خَلفُكَ واسعٌ) لم يكن ظرفا ؛ ورفعت لأنّك عنه تُخبر"[٢١٤]

ومن النحاة مَنْ ذهب إلى أنَّ الاتساع يشيع في الظروف الزمانية والمكانية أكثر من غيرها فقد ذهب الأخفش إلى القول بأنّ " أسماء الزَّمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها"[٢١٥]

وقال ابن السّراج : " سير بزيد فرسخان يومين ، وإن شئت فرسخين يومان ،أي: ذلك أقمته مقام الفاعل على سعة الكلام "[٢١٦]

وقد وافقهما أبو علي الفارسي الذي صرّح قائلا :" فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف نحو(كان فيك زيد راغباً) وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول ؛ فلان الظرف قد اتّسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين(إنّ) واسمها وبين (كم) ومميزها "[٢١٧] وقال في موضع آخر " فإن قلت :إن الفصل بالظرف لا يُنزل منزله (كانت زيدا الحُمّى تأخذ) لأن الظرف قد استُجيز فيه من الاتّساع في الفصل ما لم يُسْتجز في غيره ،ألاَّ ترى انه قد جاء [٢١٨]

فَلَا تَلْحَنِي فِيْهَا ،فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

ففضل بقوله (بحبِّها) بين (إن) واسمها ، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك ، ولم يحمل النحويون الظرف في ذلك على (كانت زيدا الحمى تأخذ!)" [٢١٩] .

والعلة المسّوغة لهذا الاتساع إنما تعود كما بين السهيلي (ت٥٨١هـ) إلى " أنه ما كان من الظروف له أسم علم ؛ فان الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولا ، على سعة الكلام ؛ فإذا قُلت (سِرت غدوة) فالسير وقع في الوقت كله ، وكذلك (سرت السبت والجمعة) و(سرت المُحرّم وصَفَر) وكل هذا مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل " [٢٢٠]

فالأسماء التي ذكرها السهيلي لا يطلبها الفعل وهي ليست للزمان ؛ بل وضعت لمعانٍ أخر ؛ فان شئت أن تجعلها ظرفا ذكرت لفظ الزمان وأضفته إليها ، كقولك (سرت يوم السبت) ، و(شهر المحرّم) فالسير واقع في الشهر ، ولا يتناول جميعه إلا بدليل والشهر ظرف ، وكذلك اليوم [٢٢١]

عاشراً : الاتِّساع في كلمة أول :

كلمه أول مما جاء على فِعْلٍ مما لا يتكلم به كراهية ؛ قال سيبويه : " ومما جاء على فِعْلٍ لا يتكلم به كراهية نحو : ما ذكرت لك : أول ... كأنها من وِلْتُ ... وإن لم يتكلم بها فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصريف الفعل ".[٢٢٢]

وأكد المبرد هذا فقال : " ومما رُفض منه الفِعْل لما يلحقه من الاعتلال(أول) وهو أفْعَلُ يدلك على ذلك قولهم : هو أول منه؛ كقولك هو أفْضَلُ منه وهو أفْضَلُ الناس، وان مؤنثه (أولى) كما تقول أكبر وكُبْرى ، وأصغر وصغرى ولكن لما كانت فاؤه من موضع عينه ومثل هذا لا يكون في الفعل فلم يُقدّر لها فِعْلُ "[٢٢٣]

فكلمة أول من أصل مهجور لكثرة ما ألحقها من الاعتلال ؛ وان كان مستعملا بصيغة قياسية مألوفة في نظام العربية يصاحبها في بعض أوجه التركيب (مِنْ) ومجرورها المفَضَّل عليه كقولهم : أول من كذا وأول منك بمعنى الأسبق ، ويقوم تركهم لصرفها على ما قاسوا من شبه الفعل والصفة[٢٢٤]

وقال أبو علي الفارسي : " القول في حروف (أوّل) : حروفها واوان ولامٌ ، وهي كلمه نادرة لا نعلم لها نظيراً في كلامهم ؛ لأنه لم تجيء الفاء واواً والعين كذلك إلا في هذا الحرف ". [٢٢٥]

وخالفهم الكوفيون إذ رأوا أنها على (فَعَلَ) ، وَألَ ، والوأل: اللجوء والخلاص ، ووَوَالَ : لجأ وأوأل (أفْعَلَ) مزيد بهمزة في أوله ، ثم خففت الهمزة الثانية واوا وأُدغمت في الولو كما تخفف همزة خطيئة ياءا لأجل إدغامها. [٢٢٦]وهو ما رفضه ابن جني وإن جاز في القياس ؛ لأنه لم يرد منه شي في الاستعمال ؛ ولو كان مستعملا لجاز أن يجيء على أصله ، ولكن لم يسمع نطق العرب به . [٢٢٧]

أما معنى الكلمة ؛ فذهب أبو علي الفارسي إلى أنها وصف اتسعوا فيها فاستعملوها استعمال الأسماء ؛ قال : " أما معنى الكلمة ؛ فإنها وصف . والدليل على أنها وصف في الأصل و– إن كانوا قد اتسعوا فيها فقالوا : مررت بأوَّل منه، ولم يُقَل: برجلٍ أول منه – أنَّ استعمالهم لها استعمال الأسماء ليس يُخرجها عما هي عليه في الأصل من كونها وصفا ؛ ألا ترى أنّ الأجْرَعَ والأبْطَحَ – وإنْ كانا استعملا استعمال الاسماء حتّى كُسِّرا تكسيرها – لم يخرجهما عما كانا عليه في الأصل بدلالة امتناعهم من صرفها كامتناعهم من صرف أبيض ونحوه . فأما رفضهم لاستعمال الفعل منه فلما كان يتكرر فيه من حروف العلة ، وكان ذلك واجبا إذ قد تركوا تصريف بعض ما لا تتكرر فيه هذه الحروف ، كقوله (يَدعْ)، وقولهم (عسى زيدٌ أنْ يقوم)". [٢٢٨]

وساق الفارسي أدلته على أن أوَّلَ وصفا استعمل استعمال الأسماء على الاتساع ؛ فقال : " والدليل على أنّ (أول) صفة قولهم (الأوّل) و(الأُولى)؛ فتقدير(أول) على هذا أن يكون متصلا بـ (مِنْ) كما أن سائر ما كان مثله كذلك ؛ فأن حذفت (مِنْ) وأنت تريدها لم تصرف الاسم كما لم تصرف (آخر) في قولك : (رأيت رجلا آخَرَ) لمَّا أردت معه (مِنْ) وإن لم تذكره . ومن الدليل على جواز حذف (مِنْ) وإرادته قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [٢٢٩] أي منه . يدلك على ذلك أنّ (أخْفَى) لم يُصرف كما لم يصرف (آخَرُ) في قولك:(رأيت رجلا آخَرَ)." [٢٣٠]

وذهب سيبويه إلى أن أول قد استعملت ظرفا؛ بدليل قوله : " سألته – يعني الخليل – عن قوله : مُذعْامٌ أوّل، فقال : جعلوه ظرفا في هذا الموضع ، وكأنه قال: مُذْ عامٌ قبل عامك ".[٢٣١]

وهو ما أكده أبو علي الفارسي بقوله : " وقد استعمل هذا الاسم الذي هو صفة ظرفا... واستعمالهم لهذا الظرف كاستعمالهم (أسْفلَ) ظرفا في قوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [٢٣٢] ، وكاستعمالهم (قريبا) في قولهم : (إنّ قريباً منك زيداً) وكذا : (مَلِيٌّ من النهار) ، ونحو ذلك من الصفات التي استُعْملت ظروفا" [٢٣٣]

وما ذهب إليه الفارسي لهذا الاتساع له ما يسوغه فقد وردت هذه الكلمة في أكثر من عشرة آلاف مواضع من القرآن الكريم عاملها معاملة الصفة لمفرد مذكر، عاقل ؛ وإن وردت بصيغة الجمع [٢٣٤]، منه قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ [٢٣٥] وقوله تعالى ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [٢٣٦]

كما إنّ الشاعر قد جعلها صفة لجمع اسم الجمع (قَوم) فقال : [٢٣٧]

عَوْدٌ عَلَى عَوْدِ لأَقْوَامٍ أُوَلِ يَمُوْتُ بِالتَرْكِ وَيَحْيَا بِالعَمَلِ

خلاصة البحث ونتائجه

من خلال العرض الأنف نستشف جملة من النتائج نعرضها على النحو الآتي:-

١. الاتّساع أو التوسع واحد من الظواهر التي شغلت مساحة واسعة في المؤلفات اللغوية والبلاغية والنقدية تباينت مصطلحات العلماء والنقاد القدامى في التعبير عنها مابين التوسع والفسحة ، والاتساع والشجاعة وما إلى أخره من المصطلحات ورأى المحدثون أن الاتساع هو العدول ، أو الانزياح ، أو التغيير منطلقين من حقيقة مفادها أن من أهم مميزات اللغة هي الخروج عن مألوف العبارة.
٢. لابد لكل ظاهرة من مسوغات تساعد على تشكلها وظهورها واتساعها: وقد عرض اللغويون لهذه المسوغات من خلال المواضع التي اثبتوا الاتساع فيها ، بيد أن المحدثين فصلوا القول فيها كلا على حدة ، فتوزعت عندهم مابين الإيجاز والاختصار ، ووجود علاقة بين اللفظ المتسع ودلالته الجديدة، وعلم المخاطب بالمعنى ، فضلا عن إلى السماع عن العرب
٣. إن ظاهرة الاتساع كانت واضحة في ذهن أبي علي الفارسي ، بدليل انه وضع لها حدا جامعا مانعا إذ يقول :((أن الاتساع خروج على الأصل ، والمألوف في اللغة ، وتحول من أصل إلى فرع بمسوغ لابد منه في الكلام ،أو بنفس المتكلم ، وما كل خروج ينبغي أن يكون اتساعا)).
٤. نبه أبو علي على انه لا يتسع في شي من اللغة إلا وكان متمكنا في بابه ،فهو في باب الأصول أولى من الفروع .
٥. فرق بين الضرورة الشعرية والاتساع خلافا لأكثر اللغويين الذين رأوا أن الضرورة الشعرية ضرب من الاتساع .

٦. عول الفارسي على مصطلح الاتساع ومشتقاته من نحو : السعة ، والتوسع ، والمتسع وأوسع فقد كانت أكثر الألفاظ دورانا في مؤلفاته استعملها للتعبير عن هذه الظاهرة .

٧. لم يخصص أبو علي الفارسي بابا للحديث عن هذه الظاهرة كما فعل ابن السراج، ولكننا وجدناه يفصل القول في مسائل الاتساع في اغلب مؤلفاته وضمن إطار الموضوعات التي وقف عليها .

٨. عرضنا لبعض من مواضع الاتساع النحوي عنده ،وبينا المسوغات التي احتج بها هو أو غيره من اللغويين لتأييد صواب ما ذهبوا إليه في هذه المواضع

الهوامش:

١. مقاييس اللغة مادة (وسع) ٦ / ١٠٩ .
٢. العين ، مادة (وسع) ٢ /٢٠٣ .
٣. تهذيب اللغة مادة (وسع) ٣ /٩٥.
٤. العين مادة (وسع) ٢ / ٢٠٣ .
٥. يُنظر : تهذيب اللُّغة مادة (وسع) ٣ /٩٥ ، ولسان العرب مادة وسع ٣/٩٢٥.
٦. الذاريات ٤٧ .
٧. يُنظر: لسانُ العربِ مادة (وسع) ٣ /٩٢٥ .
٨. يُنظر: التّوسع في الموروث البلاغيّ والنقديّ دِراسةٌ في مفهوم الإبداع باللُّغة عند العربِ ١٢ .
٩. تصنف المصطلحات النحوية ومنها مصطلحات الظواهر من جهة الدلالة الى خمسة اصناف هي على النحو الاتي: المصطلحات الوصفية وتشمل (النكرة ، والمعرفة) ، والمصطلحات التحويلية وتشمل (التاويل ،والتوسع) والمصطلحات التعليلية وتشمل (العامل ، والعلة) والمصطلحات المعيارية وتشمل (الجواز والوجوب) ومصطلحات السياق الخارجي وتشمل (المتكلم والمخاطب) ينظر : الأُسس المنهجية للنحو العربي٨٨-٩٢
١٠. الكتاب: ٢١١/١ .
١١. مجاز القران: ١٢/١ .
١٢.سبأ ٣٣ .
١٣.معاني القران (الاخفش الأوسط): ٢ /٤٨٤ .
١٤.المقتضب : ٣ /١٠٥ .
١٥.ينُظر : الإتساع في المعنى ، ٣٠ .
١٦.يوسف ٨٢.
١٧.الأصول في النحو: ٢ /٢٥٥ – ٢٥٦
١٨.الخصائص : ٢ /٤٤٢ – ٤٤٣
١٩.دلائل الإعجاز ٢٠٨

٢٠.يُنظر : التّوسع في الموروث البلاغيّ والنقديّ ١٣ .
٢١.الأسلوبية والأسلوب: نحو بديلٍ ألسني في نقد الأدب ٦٣/٦٢ .
٢٢.يُنظر : الشّعر والشّعريّة، الفلاسفة والمفكرون العرب ٤٩ .
٢٣.ينظر : جماليات الأسلوب والتّلقي ٥٠/ ٥١ .
٢٤.التّفكير البلاغيّ عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس ١٠١ .
٢٥.يُنظر :التّوسع في الموروث البلاغيّ والنّقديّ عند العرب ١١.
٢٦.يُنظر : الإتساع في المعنى ٢١.
٢٧.ينظر : التوسع في الموروث البلاغي والنقدي ٣٨.
٢٨.يُنظر : المصدر نفسُه والصفحة نفسها .
٢٩.التوسع في كتاب سيبويه ١١.
٣٠.للوقوف على تفاصيل أكثر بشأن مسوغات التوسع ، ينظر : التوسع في الموروث البلاغي والنقدي عند العرب ٤٠-٤٧.
٣١.يُنظر : العين مادة(شعر) ومادة (عش).
٣٢.الأنبياء ٣٧
٣٣.مجاز القران ٢ / ٣٩
٣٤.المقتضب ١ /٤٦
٣٥.الخصائص ١ /٢٠
٣٦.المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١ /٥٢
٣٧.يُنظر : التوسع في الموروث البلاغي والنقدي ٤٢
٣٨.البقرة ١٧١
٣٩.الكتاب ١ / ٢١٢
٤٠.ينُظر : مجاز القران ٣٣/١، ومعاني القرآن (الفراء)٣٦٣/٢ ، وتأويل مشكل القران ١٦٥.
٤١.الخصائص ١ / ٣٩٣.
٤٢.ينُظر التوسع في الموروث البلاغي والنقدي ٤٤.
٤٣.الكتاب ١ / ٥٣.
٤٤.معاني القران ١ / ١٤- ١٥.
٤٥.يُنظر : التوسع في الموروث البلاغي والنقدي ٤٤.
٤٦.يُنظر : الكتاب ١ /٣٤ ، ومجاز القران ١ / ٦٥ ، والكامل في اللغة والأدب ٣ /٢٣ ، والصّاحِبي في فقه اللّغة وسُنن العربيّة في كلامِها ٣٤٦.
٤٧.يُنظر : التوسع في الموروث البلاغي والنقدي ٤٧.
٤٨.الاتساع في المعنى ٣٣.
٤٩.الحجة في علل القراءات السبع ١ /١٧.
٥٠.يُنظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٩٥ – ٥٩٦.
٥١. المصدر نفسه ٥٩٤-٥٩٥.
٥٢. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٥٣. المقتضب ٤ / ٤٤٠.
٥٤. يُنظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١١٦ .
٥٥. المسائل العسكريات في النحو العربي ١٣١.
٥٦. يُنظر : الاتساع في اللغة عند ابن جني (أطروحة) ٣٦ – ٤٨ .
٥٧. شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى إيضاح الشعر) ٣٠١.
٥٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات٣٥١ وينظر : المصدر نفسه١١٦، ٣٥٥.
٥٩. يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٩٩
٦٠. شرح جمل الزجاجي (لابن بابشاذ) ١٢١.
٦١. يُنظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٨٩
٦٢. النحو الوافي(الهامش الاول) ١ / ٥٤٨
٦٣. يُنظر : شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ١١٥ – ١١٦
٦٤. يُنظر : أسرار العربيّة ٨٥
٦٥. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١١٥ – ١١٦
٦٦. يُنظر : الكتاب ١/ ٤٥، والمقتضب ٩٧/٣ والأصول في النحو ٧٤/١
٦٧. يُنظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٩، ٢٤٩
٦٨. المسائل العسكريات في النحو العربيّ ٧٦ – ٧٧
٦٩. المغني في النحو ٣ / ٨
٧٠. يُنظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٨ – ٣٤١
٧١. يُنظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٩٣
٧٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١١٦ .
٧٣. يُنظر المغني في النحو ٣/ ١٥ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ١٨٩
٧٤. النّساء ٩٦.
٧٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣ /١١٨٤.
٧٦. النّمل ٤٨ .
٧٧. البرهان في علوم القران ٤/ ١٢٧
٧٨. آل عمران ١٠٣
٧٩. الفتح ٢١
٨٠. شرح التّسهيل ١ / ٣٦٠.
٨١. يُنظر : معاني الحروف ١٦٨ ، وكشف المشكل في النحو ١ / ٣٤٤
٨٢. يُنظر : أسرار العربية ١٤٠
٨٣. يُنظر : معاني الحروف ١٦٨ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١١٠
٨٤. يُنظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٧
٨٥. يُنظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٧٩
٨٦. يُنظر : أسرار العربية ١٣٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦١
٨٧. يوسف ٣١.

٨٨. المجادلة ٢.
٨٩. يُنظر: الأنصاف في مسائل الخلاف١ / ١٦٥ – ١٦٨.
٩٠. يُنظر : رصف المباني ٣٨٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٣٣٠.
٩١. المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٠٢
٩٢. يُنظر : رصف المباني ٣٨٠ ، والجنى الداني ٣٣٠
٩٣. الأعراف ١٧٢.
٩٤. المفصل في علم العربية ٣٠٦.
٩٥. يُنظر الكتاب ٤/ ٢٢١ ، ورصف المباني ٣٨٠ ، والجنى الداني ٣٣٠.
٩٦. الكتاب ٤ / ٢٢١
٩٧. البقرة ٢٧٢
٩٨. يُنظر : معاني الحروف ٨٨ – ٨٩
٩٩. هود ١١٧
١٠٠. معاني القران ٢ / ٣١.
١٠١. النساء ١٥٧
١٠٢. النجم ١٧
١٠٣. الأنبياء ٦
١٠٤. في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ١٩٥
١٠٥. النساء ١٥٧
١٠٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١ / ٤٣٦– ٥٣٧
١٠٧. يُنظر : في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ١٩٦.
١٠٨. البقرة ٧١.
١٠٩. هود ٥٣.
١١٠. يُنظر: أساليب النفي في القران الكريم ٨٨ – ٨٩.
١١١. يُنظر : الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، والمقتضب ٤ / ١٤٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٣٣–٢٣٤.
١١٢. القصص ٨٢.
١١٣. وينظر: الجنى الداني ١٣٧ – ١٣٨ ومغني اللبيب ١ /٢٣٧.
١١٤. الشورى ١١.
١١٥. يُنظر: الكتاب ١ / ٦٤ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨.
١١٦. البيت : لخطام المجاشعي ، وهو من شواهد : الكتاب ١ / ٦٤ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، ورصف المباني ٢٧٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٢
١١٧. يُنسب إلى حُميد الأرقط، وقد ورد هذا الشاهد في : الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والأصول في النحو ٤٣٨/١، ورصف المباني ٢٧٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٣٨
١١٨. يُنظر : الكتاب ١ / ٤٠٨
١١٩. الجنى الداني ١٣٢
١٢٠. قائله : الاعشى ، ينظر : ديوانه ٦٣.

١٢١. الروم ١٤
١٢٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٩٦.
١٢٣. سبق تخريج هذا الشاهد، ينظر: الصفحة (١٤) الهامش (١١٩)
١٢٤. ديوانه ١٧٨
١٢٥. الأمالي الشجرية ٣ / ٢٣ – ٢٤
١٢٦. يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٠١ –٢٠٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٨ /٤٢٥ ، وشرح التصريح ١ / ٦٥٥.
١٢٧. يُنظر: معاني القران ٢ / ٣٢٩–٣٣٠.
١٢٨. يُنظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٩١.
١٢٩. يُنظر: معاني الحروف ٥٧–٥٨ ، والخصائص ٢/ ١٤٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٠٢– ٥٠٥.
١٣٠. يُنظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٠، والجنى الداني ١٣٢.
١٣١. يُنظر: الأصول في النحو ١ / ٤٣٩ ، وسر صناعة الإعراب/٢٩١–٢٩٢.
١٣٢. ينظر : ديوانه ١٢٧.
١٣٣. ينظر : الجنى الداني ١٣٤–١٣٥.
١٣٤. يُنظر : المصدر نفسه ٨٢ – ٨٣.
١٣٥. أل عمران ٤٩.
١٣٦. يُنظر : الكشاف ١ / ٣٥٨.
١٣٧. الكتاب ١ / ٣٥ – ٣٦.
١٣٨. المصدر نفسه ١ / ٣٥ – ٣٦ (هامش المحقق).
١٣٩. التوبة ٥.
١٤٠. إعراب القران المنسوب للزجاج ١١٧ – ١١٨.
١٤١. المصدر نفسه ١١٩.
١٤٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٥٠.
١٤٣. شرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٦.
١٤٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٦٨ – ١٦٩.
١٤٥. يُنظر: التوسع في المورث البلاغي والنقدي ٦٢.
١٤٦. الكتاب ١ / ٣٨ – ٣٩.
١٤٧. المقتضب ٤ / ٣٣٠.
١٤٨. الأعراف ١٥٥.
١٤٩. المقتضب ٤ / ٣٣٠
١٥٠. الخصائص ٢/٢٧٥
١٥١. يُنظر: شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٤ ، وهمع الهوامع ١١٩/٥
١٥٢. يُنظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٩
١٥٣. الكتاب ٢ / ٢٥٣
١٥٤. يُنظر : المقتضب ٣ / ١٨٢

١٥٥. المسائل العسكريات في النحو العربي ٨٨-٨٩.
١٥٦. شرح المفصل ٣/٣
١٥٧. شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٣ – ٨٤
١٥٨. يُنظر: المسائل العسكريات في النحو العربي ٨٨
١٥٩. يُنظر : شرح الاشموني ٣ / ٣٩١
١٦٠. يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٠٢
١٦١. الفعل : زمانه وأبنيته ١٢١
١٦٢. الأصول في النحو ١ / ٢١٤
١٦٣. الكتاب ١ /٣٩١
١٦٤. الكتاب ٢ / ١١٨
١٦٥. المصدر نفسه١/ ٣٩١
١٦٦. الجمل في النحو ٧٠
١٦٧. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٥٦
١٦٨. يُنظر : شرح المفصل ٢ / ٥٥
١٦٩. يُنظر: شرح الجمل (لابن عصفور) ٢ /٤٦٤
١٧٠. الأصول في النحو ١ / ٢١٣
١٧١. الكتاب ١ / ٢
١٧٢. يُنظر : الجمل في النحو ١، وشرح الوافية نظم الكافية ١٢٧
١٧٣. يُنظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٧
١٧٤. يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل ٦١
١٧٥. المقتضب ١ / ٣
١٧٦. اللمع في العربية ١.
١٧٧. الكتاب ١ /٢
١٧٨. يُنظر: المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.
١٧٩. يُنظر : الأصول في النحو ١ / ٤٠-٤١.
١٨٠. الإيضاح في علل النحو ٥٤ – ٥٥
١٨١. يُنظر : الإيضاح العضدي ١/ ٨
١٨٢. يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو ٣/ ٤
١٨٣. يُنظر: شرح الحدود النحوية ٤٦ – ٤٧
١٨٤. الرجز مجهول القائل ، وقد ورد في : مغني اللبيب ٢١٢/١، وشرح التصريح ١٢٩/٢.
١٨٥. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٦٨
١٨٦. يُنظر :العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية ٨٤
١٨٧. يُنظر : الجنى الداني ٩٠-٩٢.
١٨٨. شرح المفصل ١ / ٥١
١٨٩. يُنظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها

١٩٠. يُنظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢ /٦
١٩١. يُنظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٨ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠
١٩٢. يُنظر: كشف المشكل في النحو ٥٩٤/١ ، ودراسات في الأدوات النحوية ١٦٦
١٩٣. الكتاب ٣ / ٦٣
١٩٤. المقتضب ٢ / ٥٠
١٩٥. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٥٩ – ٤٦٠
١٩٦. شرح المفصل ٨ / ١٥٦
١٩٧. يُنظر : أسرار العربية ٢٩٢، ٢٩٤ وشرح المفصل ٧ /٤٠
١٩٨. يُنظر: الأصول في النحو ٢/ ١٥٨، وشرح المفصل ٨ /١٥٥، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٦٢
١٩٩. يُنظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٨
٢٠٠. يُنظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٨٦ ومغني اللبيب ٢ / ٨٥٢
٢٠١. يُنظر : البرهان في علوم القران ٢ / ٣٦٠
٢٠٢. يُنظر : الكتاب ١ / ١٣٤ ، وشرح المفصل٩/٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١٠٩/٤
٢٠٣. يُنظر : شرح المفصل ٩ /٩
٢٠٤. الكتاب ١ / ١٣٤
٢٠٥. التوبة ٦
٢٠٦. النساء ١٧٦
٢٠٧. يُنظر : معاني القران (الاخفش) ١ / ٣٥٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦١٦ –٦١٧
٢٠٨. يُنظر : الكتاب ٣ /١١٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٢٢ ، وضرائر الشعر (لابن عصفور) ٢٠٧
٢٠٩. يُنظر : الكتاب ٣ / ١١٣ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٦٠ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٨٨٣.
٢١٠. يُنظر : شرح المفصل ٢ / ٤٠
٢١١. يُنظر : المصدر نفسه ٢ / ٤١
٢١٢. الجُمل في النحو ٧٢
٢١٣. الكتاب ١ / ٤٠٣ – ٤٠٤
٢١٤. المقتضب٣/ ٢٠١
٢١٥. معاني القران ١ / ٩٤.
٢١٦. الأصول في النحو ١ / ٢٠٢ .
٢١٧. المسائل الحلبيات ٢٥٨
٢١٨. لم ينسب البيت الى قائله، وقد ورد في : الكتاب ٢ / ١٣٣ ، والأصول في النحو ١ / ٢٠٥ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ٢٧٣ ، والمسائل الحلبيات ٢٥٨
٢١٩. شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ٣٠١
٢٢٠. نتائج الفكر ٣٩٣.
٢٢١. يُنظر : التوسع في كتاب سيبويه ٧٩

٢٢٢. الكتاب ٤ / ٣٧٤
٢٢٣. المقتضب ١ / ١٥١ – ١٥٢
٢٢٤. يُنظر : الكتاب ٣ / ١٩٥
٢٢٥. المسائل الشيرازيات ٣/١
٢٢٦. يُنظر : المنصف ٢ / ٢٠٢ ، وإئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٩٣
٢٢٧. يُنظر : الخصائص ١ /٣٩٢
٢٢٨. المسائل الشّيرازيّات ١ / ١١-١٢
٢٢٩. طه ٧
٢٣٠. المسائل الشيرازيات ١٢/١-١٣.
٢٣١. الكتاب ٣ / ٢٨٩
٢٣٢. الأنفال ٤٢
٢٣٣. المسائل الشيرازيات ١ / ١٣
٢٣٤. يُنظر: كلمه أول في القران الكرم بين الاشتقاق والدلالة (بحث) ٢٣٥
٢٣٥. التوبة ١٠٠
٢٣٦. الإسراء ٥٩
٢٣٧. هو بشير بن النكت ، يُنظر : لِسانُ العربِ مادة (عود) ٤ / ٣١٧

ثـبّتْ المصادِر والمراجِع

أولا : القران الكريم :

ثانيا : الكتب :

-أ-

١. ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ، أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، الطبعة الأولى ، عالمُ الكتب، بيروت ، ١٩٨٧ م

٢. الاتساع في المعنى، د. مقبول علي بشير النعمة ،الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ٢٠١١ م

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد ،الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٩٨ م

٤. أساليب النفي في القران الكريم ، د. أحمد ماهر البقري ، الطبعة الثانية، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

٥. أسرار العربية ،أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ،(ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة ،الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥ م.

٦. الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، د. حسام أحمد قاسم ، الطبعة الاولى ، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧م.

٧. الأسلوبية والأسلوب نحوٌ بديل السني في نقد الأدب ، د. عبد السّلام المسدي ،(د.ط) ،ليبيا ، ١٩٧٧ م

٨. الأشباه والنظائر في النحو ، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، مطبعة دار المعارف ، القاهرة ١٣٩٥ هـ

٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السّراج ،(ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ،الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م

١٠. إعراب القران ، المسمى (الجواهر) لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٢ هـ)، والمنسوب خطأ الى الزجاج ، ابراهيم بن السري (ت٣١١هـ) تحقيق إبراهيم الابياري ،الطبعة الثالثة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٨٦ م

١١. الأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي لمعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، (د.ط) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩هـ.

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن الانباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،(د.ط) ، دار احياء التراث العربي ، مصر (د.ت)

١٣. الإيضاح العضدي ، أبو الحسن عليّ بن احمد بن عبد الغفار الفارسيّ(ت ٣٧٧ هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف ، ١٩٦٩ م

١٤.الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(ت ٣٧٣ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ،الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٩ م

– ب –

١٥.البرهان في علوم القران ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت ٧٩٤ هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ،الطبعة الاولى ، دار إحياء الكتب العربية ،(د.م) ، ١٩٥٧ م

– ت –

١٦. تأويل مشكل القران ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، مصر(د ، ت)

١٧. التفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطورهُ الى القرن السادس الهجري مشروع قراءة ،د. حمادي صمود ، منشورات الجامعة التونسية للجمهورية التونسية ،(د.ط) ، تونس١٩٨١ م.

١٨. تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد ابن أحمد الازهري (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق:الاستاذ عبد السلام هارون ، وآخرين ، مطابع سجل العرب ، والهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

١٩. التوسع في كتاب سيبويه ، د.عادل هادي حمادي العبيدي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الثقافة الدينية للطباعة ، القاهرة ،٢٠٠٤ .

٢٠. التوسع في الموروث البلاغي والنقدي، دراسة في مفهوم الإبداع في اللغة عند العرب ، د. حسين جداونة ،الطبعة الأولى ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، أربد ،٢٠١١م.

(ج)

٢١. جماليات الأسلوب والتلقي ، موسى ربايعة ،الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع ، إربد ، ٢٠٠٠ م.

٢٢. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ،الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٩ م .

٢٣. الجنى الدّاني في حروفِ المعاني ، أبو علي الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ ـ) تحقيق: د. طه محسن ، (د.ط) ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٧٦ م.

(ح)

٢٤. الحجة في علل القراءات السّبع ، أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق: عليّ النجدي ناصف وآخرين ،الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامّة ، القاهرة ، ١٩٨٣ م.

٢٥.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق: عبد الكريم سعودي ،(د.ط)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر، بغداد ،(د . ت).
٢٦.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ،(د.ط) ، دار الكتاب العربي للنشر ، بيروت (د.ت).

(د)

٢٧. دراسات في الأدوات النحوية ، د. مصطفى النحّاس، الطبعة الثانية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٦ م .
٢٨. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١)، قرأهُ وعلّق عليه محمد شاكر ،(د.ط) مطبعة المدني مكتبة الخانجي ، القاهرة (د. ت)
٢٩. ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق :د. حسين نصار،(د.ط) ، القاهرة (د.ت)
٣٠. ديوان امرؤ القيس ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ،(د.ط)، دار المعارف ، مصر، ١٩٥٨م
٣١. ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم،(د.ط) ، دار المعارف، مصر ،١٩٧٧ م .

(ر)

٣٢.رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي(ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، دمشق ، ٢٠٠٢.

(س)

٣٣.سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ،تحقيق: د.حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥م

(ش)

٣٤.شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (ت ٩٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر ،بيروت ، (د، ت)
٣٥. شرح الأبيات المُشكِلة الإعراب المُسمى إيضاح الشّعر ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧ م.
٣٦.شرح الأُشموني على ألفية بن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية أبن مالك) ،أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشموني (ت ٩٢٩هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨.
٣٧. شرح التسهيل ، أبو محمد محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختوم ، الطبعة الاولى ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ،١٩٩٠.
٣٨. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٠.
٣٩. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩ هـ) تحقيق: د.صاحب جعفر أبو جناح ،الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٩٩.

٤٠. شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي(ت ٩٧٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. زكي فهمي الالوسي ، (د.ط) ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، (د.ت)

٤١. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ،(د.ط) ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٩٧٨ م.

٤٢. شرح قطر الندى وبل الصدى ،أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود ، الطبعة الاولى، شركة دار الارقم بن ابي الارقم للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ، ١٩٧٥.

٤٣. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي(ت ٣٦٨ هـ) مطبوع بهامش الكتاب .

٤٤. شرح المفصل ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، (د.ط) ، المطبعة المنيرية ، مصر، (د .ت)

٤٥. شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بـ ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د . موسى بنياي العليلي، (د.ط)، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٨٠ م .

٤٦. الشعر والشعرية الفلاسفة والمفكرون العرب ما انجزوه وما هفوا إليه ، محمد لطفي اليوسفي ،(د.ط) ، الدار العربية للكتاب، (د.م) ، ١٩٩٢ م .

(ص)

٤٧. الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامِها ، أبو الحسين احمد ابن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥ هـ) ،علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، ،الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧ م

(ض)

٤٨. ضرائر الشعر ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ،الطبعة الاولى ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، (د.م) ، ١٩٨٠م .

(ع)

٤٩. العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٣ م .

٥٠. العين ، أبو عبد الرحمن احمد الفراهيدي ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية ، مطبعة دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠م.

(ف)

٥١. الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ١٩٨٠م.

٥٢. في التحليل اللغُوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام ، د. خليل عمايرة ، الطبعة الاولى ، مكتبة المنار ، الاردن ،١٩٨٧ م .

٥٣. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، د. مهدي المخزومي ،الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٥٤. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د.مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

(ك)

٥٥. الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاته ،(د.ط) ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، (د .ت).
٥٦. الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق وشرح : الاستاذ عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٣م.
٥٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ،(د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت).
٥٨. كشف المشكل في النحو، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ) ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، الطبعة الاولى ، مطبعة الإرشاد، بغداد ،١٩٨٤م

(ل)

٥٩. لسان العرب ، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١ هـ) ، دار صادر، بيروت ، ١٩٥٦ م .
٦٠. اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د. فائز فارس ، الطبعة الثانية ،الاصدار الثاني ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ٢٠٠١ م .

(م)

٦١. مجاز القران، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ،عارضه باصوله وعلّق عليه : د . محمد فؤاد سزكين ،الطبعة الثانية ، دار الفكر،(د.م) ، ١٩٧٠م .
٦٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، وآخرين ، (د.ط) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
٦٣. المسائل الحلبيات ،أبو علي الحسن بن احمد الفارسي ، تقديم وتحقيق :د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٧م
٦٤. المسائل الشيرازيات ، أبو علي الحسن بن احمد الفارسي ، تحقيق:د. حسن هنداوي ،الطبعة الأولى ، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ،السعودية ، ٢٠٠٤م .
٦٥. المسائل العسكريات في النحو العربي ،أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي ، دراسة وتحقيق: د .علي جابر المنصوري ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجامعة ، بغداد ١٩٨٢ م.
٦٦. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن احمد الفارسي ، دراسة وتحقيق: د . صلاح الدين عبد الله السنكاوي ،(د.ط) ، منشورات وزارة الثقافة والشؤون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣م
٦٧. معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني (ت٤٨٤هـ)، حققه وخرج شواهده وعلق عليه : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،(د.ط) ،دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت ،٢٠٠٨ م.
٦٨. معاني القران،أبو الحسن سعيد بن مسعدة بن مسعدة الاخفش الاوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، الطبعة الاولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٩٩٠ م.
٦٩. معاني القران ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ،(د.ط) ، دار الكتب المصرية ،(د.م) ، ١٩٧٢ م .
٧٠. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق وضبط : الاستاذ عبد السلام محمد هارون ،(د.ط) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٧١. مـغني اللبيب عن كتب الاعـاريب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، (د.ت).
٧٢. المغني في النحو ، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني(ت ٦٨٠ هـ) تحقيق وتعليق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠٠٠ م.
٧٣. المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن محمد الزمخشري ، تحقيق: محمد محي عبد الحميد ،(د.ط) ، مطبعة حجازي ،(د.ت).
٧٤. المُقتصد في شرح الإيضاح ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، (د.ط) ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م
٧٥. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،(د.ط) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، دار التحرير للطبع والنشر ، مصر (د. ت) .
٧٦. المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني (٢٤٩هـ) لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ،وعبد الله امين ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،القاهرة ، ١٩٥٤ م .

(ن)

٧٧. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد السهيلي (٥٨١هـ) ، حققه وعلّق عليه :عادل احمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوّض ،الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .
٧٨. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن ، الطبعة الخامسة ن دار المعارف ،مصر ،١٩٧٥م.
٧٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الاولى ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت، ١٩٨٧ م .
٨٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ،(د.ط) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

ثالثاً : الاطاريح الجامعية :

١. الأتساع في اللغة عند ابن جني ، حسن سليمان حسين ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ م .
٢. شرح كتاب الجمل للزجاجي ،أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ) دراسة وتحقيق: حسين علي لفتة ياس السعدي ، أطروحة دكتوراه ، كليه الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣م .

رابعا: البحوث:

١. كلمة (أول) في القران الكريم بين الاشتقاق والدلالة ، د. نهاد فليح حسن العاني ، مجله كليه التربية ، العدد(٦)، لسنة ١٩٩٧م .

Abstract

Extension is a linguistic and rhetorical phenomenon which was treated by Arab traditional linguists. This is true due to the fact that the phenomenon was described terminologically and in terms of content. However, the connection between content and terminological treatment was rather vague.

Abu Ali al-Farisi(d.377h.),one of traditional Arab famous grammarians, gave many hints about extension, though he did not devote a separate category to it. The present paper is an attempt to uncover these hints; of these (1) he delimits its boundaries, (2) the reasons behind it, (3) and how different it is from poetic necessity. al-Farisi holds the view that the phenomenon should be primarily accounted for with reference to its basic use. The paper surveys his views as noticed in ten of his writings as far as the topic under study is concerned. By the way, the paper has confined itself to grammatical extension.